138268

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوٰة على نبيه وعلى اله واصحابه المتادبين
باداب امّا بعدُ فهذه فوائدُ وافيةٌ بحل مشكلات الكافية
للعلّامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمّدهُ الله تعالى بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتُها فى سلك التقرير وسمطِ التحرير للولد العزيز
ضياءُ الدّين يوسف حفظهُ الله سبحانه وتعالى عن
موجبات التلهّف والتاسّف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها
وسائرَ المتدبين من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا بالله
وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدّر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءً منها

هضما لنفسه تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصعب ربه على سنتها
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا
من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يتعرف فكيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون
افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا
من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تاثيرا تهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمرة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم
الطيب ما دل بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الواحد جنس
وذلك الجنس واحد ويمكن حملها على العهد الخارجي

بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في
اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في
زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبّر واعنه باستعارة لفظ
المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا
القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظا ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخص ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا

اطلق مع ضم ضميمةٍ واُجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا والاطلاق بالحرف بلا ضم ضميمةٍ غير صحيح ولا يبعد ان
يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيدٍ زائدٍ
لمعنى المعنى ما يقصد بشئٍ فهو اما مفعل اسم مكانٍ بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعولٍ كرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده منبهٌ على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضعٌ وتخصيصٌ
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاءِ
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
به القصدُ وهو اعمُّ من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفردٍ قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ

Marfat.com

اخر مفردا كان او مركبا بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عامّا لكن الموضوع له خاصّ فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو امّا مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد و
التركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان
يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه
او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا بدّ ح من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد وامّا نصبه وان لم يساعد عليه رسم الخط فعلى انه حال من المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد

Marfat.com

لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع
انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي
الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

Marfat.com

فهى اما من صفتها ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير
حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها
ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجى تحقيق
ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو
ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان فى
الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم
حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما
من صفتها ان يقترن ذلك المعنى للمدلول عليه بنفسها فى
الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال
اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها
مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى فى
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من
السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو مايدل على معنى فى نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر
وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل
واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لاتدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى
انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن
دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب اطباع الكلام فى اللغة
مايتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ماتضمن
اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى تكون كل

Marfat.com

واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين
الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او
حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير
الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما
دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة
اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلو
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت
زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل

حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما
الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده به فحينئذ تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا
او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى
ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند
اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب
الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة
منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن
البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف
كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف فالمسند

قوله على الجمل الخبرية الواقعة
على الجمل الواقعة بعد النكرات
وكانه قيد بها لان الاوصاف
لا تقع جزاء او واقعة جزاء مثل زيد اضربه
فى تاويل زيد مضروب فى حقه اضربه ولعله
ان مادة افتراق الجملة عن الكلام
الخبرية كما توهمه السيالكوتى بل فى مادة اضربه فى اضربه
سعدا وكان جزاء او متعلق جزء قوله اخبارا او حالا فتمة
او صافا مادة او علة او حالا او جملا
او شروطا فان الحكم فى الجزاء عند المصنف والدماميني
بصح قوله ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين ولا يكون
لعريته عما هناك اعصام

قوله فى بعض الحواشى اظهر ان العبارة هكذا لان المذهب
عند الكل مع انه خلاف ظاهر كلام المصنف دال على ان المذهب
عنده بغداد ومن نقل خلافه فقد نقل على ان الكلام عنده كالجملة
عند بعض الحواشى ومن قال المصنف فى مثل هذه المواضع
يريد ما فى الحواشى ولا يخفى ما فيه فى امثال هذه المقام والاولى
ان يقال صدر الكلام لا يقتضى كون تمام الجزء فى امثال هذه المقام
كلاما عنده والا لم يصح قوله يتاتى صدر الكلام اعصام

Marfat.com

اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوى فى ادعو * الاسم ما دل * اى كلمة دلت على معنى
كائن فى نفسه * اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل
الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على
معنى باعتبار كونه فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى
غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى
نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير

وعلم ان الفرق بين الحاصل والمحصول
ان المحصول هو التفصيل بعد الاجمال والحاصل

Marfat.com

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذ الاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصر مثلا وجعله آله لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه
والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث
انها حالات لمتعلقاتها والآت ليتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا او بلاحظ في حد ذاته فيستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهوميّة ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآت لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في
غيرها * واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في
نفسه استقلاله بالمفهوميّة وبكينونة المعنى في نفس الكلمة

Marfat.com

دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر
الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة ولهذا اجزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها
تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى في دالة

Marfat.com

على معانيها المعتبرة فى حد انفسها لا فى غيرها فى داخلة فى
حدّ الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه
باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب
الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رُوَيد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا وغير صريح نحو هَيهات فانه
وان لم يُستعمل مصدرا الّا انه على وزن قَوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن
الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا
فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدلّ على زمانين معيّنين من

Marfat.com

الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما
على معين الدلالة اذ لا يقدح فى الدلالة على ما سواه نعم يقدح فى ارادة المعين
ارادة ما سواه وايّن الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حدّ الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصّه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه مُنبّها بصيغة جمع الكثرة على اكثرتها ومن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصّة وخاصة
الشئ ما يختصّ به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع كل انسان كاتب
افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
(بعض الانسان ليس بكاتب وبعض الانسان كاتب)
اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم فى مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى
امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة
الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل * والمبرد الى انها
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل و
الم

الفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة * وهذه الخاصة ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر
واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة ههنا * ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا لكمال في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا
يختص بالاسم لانه لاقضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليقضي معنى الفعل اليه * وامّا الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالفه ليختص به
الاصل لا عن الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا التنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب
ان شاء الله تع تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه * هو بالرفع عطف على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول
او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذلك في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا
المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها

الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا *
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا * وهو * اى الاسم قسمان *
معرب ومبني * لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني * فالمعرب * الذي هو قسم من الاسم المركب
اى الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه
زيد وقائم وهولاء في قولك زيد قائم وقام هولاء بخلاف ما ليس
بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمر وبكر بخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام
زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف * الذي
لم يشبه * اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي

والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل قام
هولاء لكونه مشابها المبنى الاصل كما يجئ في بابه ان شاء الله تعالى*
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على
آخر الكلمة بعد التركيب بل هو في المعرب اصطلاحا* فاعتبر العلامة
مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر* واعتبر المصنف مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره لحد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما اختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة
انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة

هذا الاختلاف وتعريفه به وجبت ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعله المصنف رح وحكمه اى من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب * ان يختلف اخره * اى
الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا اوانى ضارب زيدا فان العامل
فى زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية
مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه * لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلاف لفظا او تقدير * والاختلاف لفظا كما في قولك
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيى وفتيا وفتيي
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي

Marfat.com

والتقديري لعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى وبجمع فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر* وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب
في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة* فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصل مع عامله ابتداء او يترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما* اي حركة
او حرف اختلف لاجره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به* اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة والحرف لا يرد بالعامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها
خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على

النقض

اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركات على آخر المعرب ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا
ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبّه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله *ليدل وكانه اراد هذا المعنى حيث قال
ليس هذا من تمام الحد الا انه خارج عن الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف
او مابه الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل *عليه اي على المعرب على تضمين
مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوره الشئ وتعاوره وه
اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية لاعراب
المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به
آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر
الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال

138268

عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض * وانواعه * اى انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر * هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية
غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا *
علم الفاعليه * اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما * والنصب حركة
كان او حرفا * علم المفعولية * اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر * حركة كان او حرفا * علم الاضافة
اى علامة كون الشئ مضافا اليه * واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثير * ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له * العامل لفظيا كان او معنويا * ما به يتقوم

اى يحصل * المعنى المقتضى اى من المعانى المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية فى زيد فيجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيدا فيجعل النصب علامة
لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
فى زيد فيجعل الجر علامة لها * فالمفرد المنصرف * اى الاسم المفرد
الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل * وكذا
الجمع المكسر المنصرف * اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين * احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث *
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرا * اى حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية * فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت
رجلا ومررت برجل * والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة * جمع المونث السالم * وهو ما يكون

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء اللفرع على
وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع
للجر كما يجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا * والفتحة نصبا وجرا فالجر
فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت
باحمد * اخوك وابوك وحموك * بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك * والهن الشئ المنكر
الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
واوى لامه هاء اذا صله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواو ين اذا صله ذوو * وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف * نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءنى
اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب التثنيه والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى اخ ورايت

اخا ومرءت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة
اليها * ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اراد وا ان يجعلوا
اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا تكون بينهما وبين الآحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء استه لان اعراب كل
من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها للمثنى والمجموع فى كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى
اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به * وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا * اى حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظة مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى
الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل
واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته

Marfat.com

تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرعية واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
واثنان وكذا اثنتان* وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف* رفعا والياء* المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو لا عن لفظه
وعشرون واخواتها* اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا لصح اطلاق
عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه
الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو
رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحرفي لانهما فرعان للواحد
وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع

Marfat.com

فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات ولما
جعل اعرابهما بالحروف وكان حرف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا * والواو علامة الرفع فى
المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين اشير اليهما
لتقسيمه اليهما فيما سبق فلما كان التقديرى اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب
فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع
ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب

قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى
الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى
الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها فى اللفظ
ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضى رفعا وجرا* اى حالة الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على
كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمى بخلاف

Marfat.com

تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلى انما هو فى حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءنى مسلى فان اصله مسلموى بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء
وادغمت الياء فى الياء وكسرها قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى
الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا يا * وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال
الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ به
فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر فى تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير
المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما
واجتماع شرايطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما

Marfat.com

وهي اى العللُ التسعُ مجموعُ ما فى هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصحّ الحكمُ على العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور وذلك المجموعُ عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة وجمع ثم تركيب* والعدولُ فى عطفِ هاتين العلتين
من الواو الى ثم لمجردِ المحافظةِ على الوزنِ والنون زائدةٌ من قبلها
الف* ووزن فعل وهذا القولُ تقريبٌ* وقوله زائدةً منصوب على
انه حالٌ اذ المعنى وتمنع النونُ الصرفَ حالَ كونها زائدةً وقوله الفٌ
فاعلُ الظرفِ اعنى من قبلها او مبتدأ خبرهُ الظرفُ المتقدمُ ولا يخفى
انه لا يُفهم من هذا التوجيه زيادةُ الالفِ مع انها ايضا زائدةٌ
ولهذا يُعبّرُ عنهما بالالف والنونِ الزائدتين ولو جُعِلَ
الالفُ فاعلا لقوله زائدةً والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبلَ النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدمُ الالف
عليها فى هذا الوصف فهُم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءنى زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القولُ تقريب
يعنى ان ذِكرَ العللِ بصورة النظم تقريبٌ لها الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهلُ او القول بان كلَ واحدٍ من الامور التسعه علةٌ قولٌ
تقريبيٌ لا تحقيقٌ اذ العلةُ فى الحقيقة اثنان منها لا واحدٌ او القول
بانها تسعٌ تقريبٌ لها الى الصواب لان فى عددها خلافا

فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ماهو صواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في
البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي * وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما
افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما
قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر
والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين

فرع ما زيد تاء عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير
ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين فيه لا يلزم
خلوه الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة * اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا
ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه
عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فلا احتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله شعر * سلام
على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي

Marfat.com

مكرم *عطوف رؤف من يسمى باحمد* فانه لو قال باحمد* بالفتح
لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في
سائر الابيات الال المكسورة* او للتناسب *اى ويجوز صرف
غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
(يهوخا) مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي
يليه يعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه

وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
العلتين لتكررهما احداهما* الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور وانا عيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه

وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث مكررا (ان كان ذكر) بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث

قوله وما تقوم مقامهما الجمع والفي التانيث الاصوب ان تقال
والتانيث بالالف لان السبب هو التانيث لا الفاه
وانما قام الجمع مقامهما تقويه لفقدان نظيره في الاحاد
والتانيث بالالف لازمة فلذا قامتا تقوم مقام البيتي
واما التاء في الاصل عارضة فلا تقوم مقامهما وان
صارت للازمة بالعلمية لعروضها في الاصل فلا تبلغ
حد الالف التي وضعها على اللزوم ش البدر

قوله وخروجه اى خروج مادة الاسم فخروج الترخيم لانه تغير المادة لا خروج كذا في الحاشية واعترض عليه بان نحو ياحمار اذا رخم يكون الترخيم اخراج المادة لا تغيرها فلا يحسن بقوله خروج المادة الاسم الترخيم مطلقا واجيب بان المراد خروج مادة الاسم قصدا وفي الترخيم وان تغير المادة ضمنا او المقصد في الترخيم هو التخفيف لا وعرف الطاهر ان يقال ان الترخيم ليس باخراج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى او قولنا باحمار ليس بصيغة اخرى للحارث بل هو نقص الصيغة فالصيغة واحدة انه يحذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدول عنه من صيغتين وكذا الاصدق بصيغة اصلية للمصغر يعني ان مع التصغير ليتفاوتا ومنه وان كانت اصل صيغة المصغر حيث ان صيغة المصغر متفرع عليها كصيغة التكسير فانها فرع صيغة الاسم الاصلية

Marfat.com

فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي

فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه

اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته

التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى

ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة

الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها * وان المتبادر من خروجه

عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى لئلا يلزم مغائرة

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل

وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات

القياسية * واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ

الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة

ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع

القوس والناب ابتداء على اوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج

اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم

تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض

قوله مصدر مبني للمفعول الخ اعلم ان هيهنا احتمالات الاول ان يكون مصدرا مبنيا للمفعول والخروج عليه فرفع الشيخ الخ الثاني ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل والخروج عليه فرفع الشيخ الخ الثالث ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل والخروج عليه فرفع الشيخ الخ والمعنى على الاول ان تعريف العدل بالخروج لو توقف على ان العدل بمعنى العدول لدار لان العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية والمعنى على الثاني ان تعريف العدل بالخروج لو توقف على ان العدل بمعنى العدول لدار لان العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية والمعنى على الثالث ان تعريف العدل بالخروج لو توقف على ان العدل بمعنى العدول لدار لان العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية والمعنى على الاول ظاهر وعلى الثاني ان العدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية والخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول لان الخروج عن الصيغة الاصلية خروج عن صيغة الاصلية مع تغير ما فالخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول والعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية فالعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى العدول وهو دور ظاهر وعلى الثالث ان العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول لان الخروج عن الصيغة الاصلية خروج عن صيغة الاصلية مع تغير ما فالخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول والعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية فالعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى العدول وهو دور ظاهر وعلى الثالث ان العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول لان الخروج عن الصيغة الاصلية خروج عن صيغة الاصلية مع تغير ما فالخروج عن الصيغة الاصلية متوقف على العدل بمعنى العدول والعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى الخروج عن الصيغة الاصلية فالعدل بمعنى العدول متوقف على العدل بمعنى العدول وهو دور ظاهر

ولا يخفى ان صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم الكائن بمعنى صورة يعرض على الحروف الاصل فيئته التي عرض عنه الصدارة والكائن بالفوض للمادة في وضع لمعنى فيئة ثلثة ملثة ليس بينه ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة بعض العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال جمع المشتقات مبني المصادر السماعية تقيد الصيغة بالاصلية لان جميع المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات في المصادر القياسية ما خرجت به المغيرات القياسية فصار

ماعداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل
لا عن كل ماعداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه
اعم منه فح لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد فى اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع
الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا * معناه
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث
والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما * والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم

Marfat.com

ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة وكذا الحال
فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا اختلاف وفيما ورائها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها * والسبب فى منع صرف
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى
كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر ولآخر اسم التفضيل لان
معناه فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى المعنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اى عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب
التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل
وياتيم تيم عدى وليس فى آخر شئ من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلا وات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع
او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر

Marfat.com

الصفةُ الاصليةُ وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما * وفى
اَجمعَ واخواتِهِ احد السببين وزنُ الفعلِ والآخرُ الصفةُ الاصليةُ
وعلى ماذكر فلا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر
اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر
جمعهما اوّلا على انياب واقواس فلا شذوذ وفى هذه الجمعية
ولاقاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم
فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
اوتقديرًا اى خروجًا كائنًا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى
الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدل عنهما الى عمر وزفر * ومثل باب قطام * المعدولة عن قاطمة
واراد ببابها كل ماهو على فعالِ علما للاعيان المونثة من غير ذوات
الراء * فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات
الراء فى الاعلام المونثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما
الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا

على نظائرہ مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل
سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في
محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل

فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على نسوة التي هي
من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العارضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح

شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون

Marfat.com

وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى
على الوصفية او زالت عنه فلا يصرف بان تخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه
الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يقصر استعمالها فى معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال
فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف
منع افعى * اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التى هى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته

Marfat.com

لتوهم اشتقاقه من الحدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى
خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى
الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لاشرطله شرطه فى سببية منع الصرف
العلمية اى علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى
اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه
ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد
امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر والعجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور
الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان
تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا

العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى
انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور
الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم
تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوى سمى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث
الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سمى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه
وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه

Marfat.com

قوله لان التعريف المضمرات يعني ان كلا من الاضمار والابهام يستلزم البناء ومنع الصرف يستلزم البناء الاعراب وتنافي اللوازم يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف

فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف

لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف

ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على

ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة

في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة

بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في

المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام

او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه

سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة

سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض

لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له

العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع

الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة

الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم

في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة

العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون

فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة

قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية

وانما جعلت شرطا لئلا ينصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في
كلامهم فضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا
لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى ثلثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر
مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم
سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بدیار بکر وابراهیم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما
خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع

قوله بعد الاخبار المضعف
واللوط فسيبويه والكسائي النجاة
واختلف في نحو نوح والزمخشري اجاز صرفه وتركه مع الترجيح الصرف
على انه منع الصرف والرضي جزم انه يجوز تاثير العجمة مع سكون الاوسط وانما اختار المصنف
مذهب الاكثرين لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي بخلاف التانيث فانه امر وجودي وله علامة مقدرة نظير في بعض التصرفات فالتانيث اقوى منها
وللعلامة ايما مقدرة بخلاف التانيث فانه امر وجودي وله علامة مقدرة نظير في بعض التصرفات فالتانيث اقوى منها
في الثلاثي ان كان الاوسط ساكنا نحو نوح ولوط متحركا بخلاف نحو هند فيجوز صرفه وتركه لانه لم يسمع نحو لوط علم للصرف في كلام فصيح وغير فصيح
ما عدا سببا في الثلاثي هو الحق عنده خلاف لصاحب المفصل ولذا اختار مذهب الاكثرين وترك بمذهبه ولم يتبع مع انه قصر واختصار كنايه في الثلثة على ذلك قدم الصرف
وظهر ان مذهب الاكثرين هو الحق عنده خلاف لصاحب المفصل
نحو نوح مع انه منتفع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو منتفع على
لان الشيء انما الشرط لانتفاع وترتب عليه المشروط لا ينتفي بانتفائه بل قد يتفاوت بانتفاء الشرط
على انتفاع الشرط ترجح الصرف وبوان انتفاء الشرط وحده لا يستلزم انتفاء المشروط
لخلاف وجود الشرط فانه عالم بتحقق السبب وعدم المانع لا يتحقق المشروط علة قوة وترجحان
من هذا الوجه فان قلت عند سيبويه والكسائي النجاة تحرك لا تاثير في العجمة نحو
عندهم تنجح اختار المصنف مذهب الغير لخصائص التفريع بالشرط الثاني ليس بمجرد والتنبيه
على الخلاف قلت الاولى تقديم نحو نوح فائدة قلت الاولى
انه خلاف صاحب المفصل
الصا تمتنع ١٢ علوي

امر لفظي او حقيقة او حكمي ١٢ علوي
قوله لانه امر معنوي لكونه عبارة عن كون الكلمة
من غير اوضاع العرب فلذا قد لا تانيث قائم

على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
عن الصرف الاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده مايقال من ان العرب من ولد اسماعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين
شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا وانتهى تكسيرها الغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلا
كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول
التغيير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد
بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفارسية فانها على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل

Marfat.com

فی قوۃ جمعیتہ فتورٌ ولاحاجۃ الی اخراج نحو مدائنّ فانہ مفرد
محض لیس جمعا لا فی الحال ولا فی الاصل وانما الجمع مدائن
وھو لفظٌ آخر بخلاف فرازنۃ فانھا جمع فرزین او فرزان
بکسر الفاء فعلم مما سبق ان صیغۃ منتھی الجموع علی قسمین
احدھما ما یکون بغیر ھاء وثانیھما ما یکون بھاء فاما ما کان
بغیر ھاء فممتنع صرفہ لوجود شرط تاثیرھا کمساجد مثال
لما بعد الفہ حرفان ومصابیح مثال لما بعد الفہ ثلثۃ احرف
اوسطھا ساکن واما فرازنۃ وامثالھا مما ھی علی صیغۃ منتھی
الجموع مع الھاء فمصروف لفوات شرط تاثیر الجمعیۃ وھو کونھا
بلاھاء وحضاجر علما للضبع ھذا جواب سوال مقدر تقدیرہ
ان حضاجرٌ علمُ جنسٍ للضبع یطلق علی الواحد والکثیر
کما ان اُسامۃَ علمُ جنس الاسد فلا جمعیۃ فیہ وصیغۃ منتھی
الجموع لیست من اسباب منع الصرف بل ھی شرط للجمعیۃ
فینبغی ان یکون منصرفا لکنہ غیر منصرف وتقریر الجواب
ان حضاجرَ حالَ کونہ علما للضبع غیر منصرف لا للجمعیۃ
الحالیۃ بل للجمعیۃ الاصلیۃ لانہ منقول عن الجمع فانہ کان فی
الاصل جمعُ حِضَجرٍ بمعنی عظیم البطن سُمِّیَ بہ الضبعُ مبالغۃً فی
عِظَمِ بطنھا فکان کلُّ فردٍ منھا جماعۃً من ھذا الجنس فالمعتبر
فی منع صرفہ ھو الجمعیۃ الاصلیۃ فان قلت لا حاجۃَ فی

منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس
للضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في
الجمعية وسر اويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال
قد تقصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحصر خرج
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما يقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في
الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في
منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

Marfat.com

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على
الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي
ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر
حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع
والجر كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في
حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف

Marfat.com

والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوارٍ فى قولك جاءنى جوارٍ بالضم والتنوين بناء أعلى
ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ماهو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا يجرى الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى
حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول
رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيه اعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار
جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار

Marfat.com

جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة
المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال
فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
مانعة منه اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية فى حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى
للدلالة بها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت
تلك الدلالة ولما كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على
المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا و لا
متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه وتفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره
فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة

اضافيةٍ او اسناديةٍ او غيرهما الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرفِ سُمِّيَانِ مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وسُمِّيَان مضارعتين ايضاً لمضارعتهما
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في
سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذاتٍ ما لوحظ
معها صفةٌ من الصفاتِ كرجلٍ وفرسٍ او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفةً والمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد
الضمير باعتبار انهما سببٌ واحدٌ او شرط ذلك الاسم في
امتناعه من الصرف العلميةُ تحقيقاً للزوم زيادتهما او ليمتنع
التاءُ فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران وكانتا في صفة
فانفعاء فعلانةٍ اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لتبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفةٌ
لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان

مونثه فعلى لايكون فعلانة فتبقى مشابهتهما لافى التانيث

على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن

فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لارحمى

ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تع لا يطلق على غيره تع لا على

مذكر ولا مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف

وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران

فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه

سكرى لاسكرانة ودون ندمان فانه لاخلاف فى صرفه لانتفاء

الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لاندمى هذا اذا كان

ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف

بالاتفاق لان مونثه ندمى لاندمانة وزن الفعل وهو كون

الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى

فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص

فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى

الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير

فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذل للماء

وعثر لموضع وخضم لرجل الافعال نقلت الى الاسمية واما نحو قلم

اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام

فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

Marfat.com

فی ذلك الاختصاص ومثل ضَرَبَ على البناء للمفعول اذ جُعِلَ
علما لشخص فانه ایضا غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل
وانما قیدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غیر مختص
بالفعل ولم یذهب الی منع صرفه الا بعض النحاة او یکون غیر
مختص لکن یکون فی اوله ای اول وزن الفعل او اول ما کان
على وزن الفعل زیادة ای زیادة حرف او حرف زائد من
حروف انیتین کزیادته ای مثل زیادة حرف او حرف زائد
فی اول الفعل غیر قابل ای حال کون وزن الفعل او ما کان
على وزنه غیر قابل للتاء لانه یخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا وبالاعتبار
الذی امتنع من الصرف لاجله لم یرد علیه اربع اذا سمی به فان الحق
التاء للمذکر فلا یکون قیاسا ولا اسود فان محی التاء فی اسودة
للمحیة الانثی لیس باعتبار الوصف الاصلی الذی لاجله یمتنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمیة العارضیة ومن ثم
ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء وانصرف یعمل لقبوله
التاء لمحی یعملة للمناقة القویة على العمل والسیر ومافیه علمیة
مؤثرة ای کل اسم غیر منصرف تکون فیه علمیة مؤثرة
فی منع الصرف بالسببیة المحضة او مع الشرطیة لسبب

والضمیر فی قول المصنف فی قوله اولہ یحتمل ان یرجع
الی الوزن المفعل ویحتمل ان یرجع الی الموزون و
هو ما کان على وزن الفعل لهذا فلک الشارح
قدس سره ای اول وزن الفعل او اول ما کان
على وزن الفعل ۱۲

آخر واحتر زبذلك عما تجامع الفى التانيث اوصيغه منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لاتاثير فيه للعلمية
اذا انكر بان ياول العلم بواحدٍ من الجماعة المسماة بنحو هذا زيد
ورايت زيدا الآخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى
لكل مبطل محق صرف لما بين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع وتره الا ما
اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان
كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية لا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع
العلمية ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل للعبرة فى
منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شئ من الامر
الدائرين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذ انكر غير المنصرف الذى
اى عمر وزن الفعل

احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب
من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجىء بضمتين فلما جاء
بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فى الاوزان التى تحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار
العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى
اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه

بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان

كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انصراف مثل احمر علما اذا نكر
والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد
عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد

وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف
والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

يعني اعتبر سيبويه الوصف الاصلي مع كونه زائلا لاصالة يلزمه ان في حال العلمية لوجود الاصالة فيه وحاصل الجواب انه لم يعتبر لاجل المانع وان كانت علة الاعراب موجودا ١٢ علوي

يعني ان العلمية كون اللفظ علما موضوعا لذات مع اعتبار خصوصية وتعينه ١٢ علوي

قوله فان العلم للخصوص اي هو موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة الوصفية كونها مستعملا في ذات مبهمة وغاية الابهام مع اعتبار صفة ١٢ عصام

فمنع صرف مثل حائم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحدٍ وان لم يكن
من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا غير
مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول
لام التعريف عليه او بالاضافة اى اضافته الى غيره يجر اى يصير
مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله يجر لان الاجرار قد يكون بالفتح والاباء يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في
ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم توثر الا في سقوط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من

Marfat.com

ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن
شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف

به المصنف غير المتصرف المرفوعات جمع المرفوع او المرفوعة
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع
مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالاباء الخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون

للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
للمحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء منه اي من المرفوع

او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل

Marfat.com

المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بلا اصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او
شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
ضرب لانه ما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقدمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم
من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسناد او اقع على طريقه قيام الفعل
او شبهه به وطريقة قيامه ان يكون على صيغة المعلوم او على
ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحتر زبهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضُرِبَ زيدٌ على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلاً فى الفاعل كالمص واما على مذهب من
جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا امثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا امثال لما
اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه
اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمول لانه
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك
اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو
زيدٌ رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيداً لتأخر مرجع الضمير
وهو زيدٌ لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

Marfat.com

وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول

الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقد اجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه

في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى

المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى

الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا

فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول

المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما

لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة

عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة

شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو

اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بازاء

كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون

المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت

او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرا

او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم

الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب

فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون

Marfat.com

الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة

وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم

والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ماضرب

زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا بالشخص آخر والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد

الحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص

اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا

بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم

المفعول على الفاعل مع الا فقال ماضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان

معناه الحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه

بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه

لكن الاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد

انحصار صفة كل واحد منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود

واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى

الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا

واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيد اغلامه

او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم

والتاخير نحو ماضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت

تحقيل ضاربية زيد لعمرو على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال وما

ان ضاربية زيد لعمرو انما تكون حصرا ان قصدت استثناء عمرو من

يحصر المضروبية فيه عمرو مطلقا ان قصدت استثناء عمرو من

ممنوع مطلقا لان ما قبل الا لا يعمل فيما بعده المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد

احدا وتالبا للمستثنى نحو ما جاءني احد الا زيد بل الظرف او مجرور

لتغير العامل في المستثنى نحو ما ضرب الا لموت ضاحكا ١٢

نحو ما ضرب عمرا الا زيد اي بمفرد بنية عمرو مقصور

اي بقصره الا زيد وجاز ان يكون زيد ضارب بالغير

عمرا ايضا فلو قدم الفاعل لتغير عكس الغرض ١٢

ضاربية زيد في عمرو مقصورة بنية الحصر لانه

مقصود وهو الحصر في كليهما نحو ان المقصود وهو الحصر في احدهما ١٢

وقوله فلئلا فانه الاتصال والانفصال اي تقدم

المفعول على الفاعل متصلا به ما تقدم العامل

متصلا وان كان المفعول منفصلا

فلزوم ضربك كالعلم

الاتصال في ضمير شك قلت في عامله

حدة

الاستثناء ١٢ علوي

ضمير المفعول والفعل باداة واحدة بلا تلطف غير جائز عند الاكثر بل ضعيف آداة

الا لكون ما قبل الا في المجرور

او لكون ما قبل الا في صورة تتابع العاملين

او لبدل البعض من الكل نحو

اللهم صل على محمد وعلى آله صلاة تنجينا بها من جميع الاهوال

منه نحو ان بي الا حمى تنابه ابن مالك ١٢

Marfat.com

انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو ما ضرب عمرا زيد
او تصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو
اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره
اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
اتصال ضمير المفعول به لئلا يازم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المراد
واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه ح
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا
فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام
زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر اوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل
جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف

Marfat.com

اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن
مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه
ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
تعينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك
اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من
الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير
الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول

حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فان
اى الفعل والفاعل معادون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام
ما يودي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك
وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط و
مكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا او اقعا
بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب ولا كرم

الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بد ونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل و
المقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعهما لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون التنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما
فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما

ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واعمالهما في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه واقعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأت به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في الجملة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع

الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده
خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان
عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز اى
اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان
اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين
او اضماره بعد الظ كما فى صورة تاخير الناصب تقول ضربنى
واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن
غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى
عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدم رتبة فلا محذور فيه حينئذ لاحذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و
اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فنظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا مبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المخبر وهو
قوله منطلقا ولا يخفى انه لا تتصور المنازعة في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا

مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على أولوية اعمال الفعل الاول بقول امرأ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد تنازعه
الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرأ القيس الذى
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعملين فاجاب المصنف عن طرف

البصريين وقال وقول امرأ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى
لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها الثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا
ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب الغنى والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى يعنى
انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب

المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول لم يسم فاعله اى مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل

Marfat.com

ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول حذف فاعله
اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط
مفعول مالم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا اجتمعا
عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول
او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل
من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا او المفعول
بلام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما

والخبر

وقوله والا يكون اسناده الا زائدا فيه ان يدا فى الفعل مسلم
وما شبه الفعل فاسناد غير تام فلا تقضى الدليل عدم
المفعول الثانى باب علمت موقع الفاعل
فى نحو زيد معلوم ابوه فانما العجبنى علم ابوه فانما مع ان المذكر
تام كما اشرنا اليه فالاولى ان يقال فى الاسناد الدال ان المفعول
الثانى مسند الى المفعول الاول بالاسناد التام لا يقع مسند الله الا ما هو مسند
وما هو مسند بالاسناد غير التام فيتناول الدليل عدم وقوع المفعول الثانى ما هو مسند
والا بالاسناد غير التام لكن يرد انه ما الفرق فى جواز وقوع ما هو مسند بالاسناد التام
باب علمت المفعول الثانى مسند الله وعدم جواز وقوع ما هو مسند بالاسناد غير التام مسند الله
بالاسناد غير التام مسند الله وعدم جواز وقوع المفعول
مسند الله والنقض بما اذا كان مع اللام مسند الله فى صورة ووقع
بالاسناد التام مسند الله فى صورة اخرى كما فى
الاول من باب علمت موقع الفاعل وعدم جواز ذلك
الصورة انا نحن فيه الا ترى ان يذكر النقض ١٢ منه

والثانى قدم على ما جعل مرفوعا للاستلزام
لوجوده الاول ان اسند الله مسند الله كما الفاعل
والثانى ان الفعل كما كان اخره واذا
الفضل مع النصب كما ثبت ان الفعل مع الفاعل
الفضل مع صربت كذلك ثبت فعله لتاثيره الضرر والرابع
الفاعل على الانتقدم على الفاعل كما يعمل فيه الفعل
ان ما الفاعل على والخامس ان الفاعل وما
هو على فعله والى ذلك كذلك يعمل فيه الفعل وما
وبالنسبة وذلك كذلك لانه ما يقيم مقام الفاعل فقالب ان يذكر عقيبه

الى المفعول الثانى والثالث

لايقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد دون الواو فانه لم يعرف
حكونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره
من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به
له اى لحوقه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد بافامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور تنبيه
بالمفاعيل أقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان
لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد

Marfat.com

درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيدٌ عمراً

ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ماهو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل
المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا وتقديرا ليتناول نحو وان تعفوا
حين لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه
عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى
كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا
فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم
فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشى الواقعة
بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحو كهل وما من
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح
والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى
وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه

Marfat.com

كالخبر رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل المتلا يخرج عنه
نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو قائمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يخرج تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المتنة
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت للصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به
عما اذا طابقت مثنى نحو ما قائمان الزيدان او مجموعا نحو ما قائمون
الزيدون فانها ح خبر ليس الاجاز الامران كون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها قائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا
مقدما عليه وثانيتها قائم الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها قائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغائر للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به

Marfat.com

الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند
اليه لا مسند به الغائر للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ اولك ان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدأ او على التقديرين يخرج به القسم الثاني من
المبتدأ ويكون قوله الغائر للصفة المذكورة تاكيدا او اعلم ان
العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر
وقال آخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ
اي ماينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا جاز قولهم في دارة زيد مع كون الضمير عائدا الى
زيد المتاخر لفظا التقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز
الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر

لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمط المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع
نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه
ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك
فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن
تخصص بالصفة فيجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل
في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فيجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه
لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو ثمرة خير من جرادة
ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص به
الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه

محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان
ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
محي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شر الاخيرا فعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب
وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا خير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده
موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصر
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي
اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية

Marfat.com

فعلى هذا يجوز ان يقال كوكبٌ انقضَّ الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائمٌ لعدمه وهذا القول اقرب الى
الصواب ولما كان الخبر المعرَّف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلةً فيه اراد ان يشير الى
ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسميه مثل زيد ابوه قائم وفعليه مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملةً والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البرُّ الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع
البر والسمن لا يسعّر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان او جار او مجرور فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ما أوِّل
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم

الكوفيون فانه يصير مفرداوجه الاكثر ان الظرف لا بد له
من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا
على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل
مَنْ ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة ومَنْ خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام اوكانا اى المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف اوغير متساويين ولا قرينة على
كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق اوكانا
متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل
مني افضل منك رفعا للاشتباه اوكان الخبر فعلا له اى
للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم

الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ
على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا للاعلى
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة
او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة و
على التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه اذ لا تبطل بتا خيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدد
فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه
مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار رجل فان فى

Marfat.com

الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء
نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق
الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل
على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في
تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي انك
قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه
الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و
المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد
عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ
فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى
مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال

مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف

لاختفاء به لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد

بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر

المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط هو سببية الاول للثانى او للحكم به

فلا يرد عليه نحو ومنابكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى

سببيته للخبر وسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح

عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا

قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما

اذا لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ

المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت

صلته جملة فعلية او ظرفية ما وله بجملة فعلية ههنا بالاتفاق

وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا ما وله بالفعل ليتاكد

مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم

الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى

باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتينى هذا

مثال الاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول

بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول

المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه

فانه مُلاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على
خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك
المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بها اي
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق إنَّ بها هو سيبويه

فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع
ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر فيما سبق وما يدل على
عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون* وقد يحذف المبتدأ لقيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد
يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع في نحو الحمد لله اهل
الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة قطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر تقدير الهلال
هذا الان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بلا القسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائز القيام قرينة

فائدة قوله ما فارقتكم اى ما فارقتكم
فيما يبدو لكم ولكن فراقي لكم لامر يحصل
في الاصل هو ان نفع فيما لا ينفع فيما
فيه

قوله حذفا جائزا للواجب بعيد ما ذكره المصنف
بطريق الجواز لا الوجوب حيث خرج به ما اشتفى بذكر القرينة
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصل في الكلام يحمل في صورة القطع
بالرفع على حذف الخبر لا المبتدأ او جعل المخصوص بالمدح والذم
في احوال المدح والذم مبتدأ او خبره مقدم عليه لكن عدم
ذكر المصنف صورة قطع النعت بالرفع من صورة وجوب حذف الخبر
وفيما التقدم في موضعه خرج ولا ما ذكره الشيخ قدس سره

قوله
قد يجب حذفه كما في المخصوص بالمدح او الذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل زيد بتقدير
نحو نعم الكوفة رفعا نحو الحمد لله اهل الحمد
في الصفة الكوفة او الذي الخ او الكلمة اى هو
اى هو اهل الحمد في الذي الخ او الكلمة
ذكر ذلك تعلقه للعدة لانه كان عن النعتية
عليه يكون للمبتدأ او الكلام لبيان ان الخبر
لازما في وجوب الخبر لا وجه لان الكلام
كذلك وقد يجب حذفه الخ

مستضيء
قال الاستهلال ما هو لغة وعرفا وكلاهما
يعني اراده كلاهما على البدل والا يلزم الجمع بين
معنى المشترك كقول المستهل اى لفظه مثل
مقوله طالب الهلال وراجع للصوت عند
رؤية الهلال

قوله ليعلم انه كان
في الاصل صفة والحاصل انه
صفة ما قبل في المعنى فكان قطع وجعل اعرابه
في نفي للاعراب ما قبله بان رفع فاتى صورة
كان النعت منصوبا او مجرورا بالحمل والعاطف
للاتمام بافادة المدح او الذم او ان
قوله ليعلم الخ حاصل الجواب
قوله لانه كان في الاصل الخ
قوله لا يجب حذفه الخ
قوله لا يجب حذفه الخ
قوله لا يجب حذفه

من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك

خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص

عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون

اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت

خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا

اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى

موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ماذكره

المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى

لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على

الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام

قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا

كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء

يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين

وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اى

لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها

وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتاويله منسوبا الى

الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل

مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا ومثل ضربى

زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيد اقائما

Marfat.com

او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائمة مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائمة مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى زيدا
يلابسه قائما اذا ردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى
قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى
الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته
ثم حذف تلابس الذى هو خبر المبتدأ او العامل فى الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشدا امهد يا اى سر راشدا امهد يا
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة و
قال الكوفيون تقدير ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من
متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب

Marfat.com

الحال اى ضربى زيد اضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذه المبتدأ
لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيد الا قائما
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة عطف عليه شئ
بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل
على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم لك مثل
لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى اى ما اقسم به
فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واخواتها ان
اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى انّ وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
المذهب الاصح لانها اشابهت الفعل المتعدى كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبران واخواتها المسند الى شئ
اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وحيث المبتدأ وخبر لا التى الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحرف خرج جميعها

عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما
لا يراث الاثر فيهما لفظا او معنى ولا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه إنّ بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند اليه هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا
قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامرة كامر خبر
المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة
وتقدمه ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنا
ومجموعا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد و
لا يحذف الا اذا علم والمراد ان امرة كامر خبر المبتدا بعد ان يصح كونه خبرا
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل
ما يصلح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا للباب حتى يرد
انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان
ابن زيد او ان من اباك الا في تقديمه اي ليس امرة كامر خبر
المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز

قوله بعد دخول هذه الحروف عليهما اي للاسناد الذي
فيه لانه انما يكون بين الاثرين المختلفين
لفظا بكونه في محل الرفع ومعنى بان
السند الى المبتدا اعم من الحوالة

قوله والمراد بدخول الخ المبتدا والخبر

قوله لا يراث الاثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه إنّ بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند اليه هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا
قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامرة كامر خبر
المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة
وتقدمه ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنا
ومجموعا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد و
لا يحذف الا اذا علم والمراد ان امرة كامر خبر المبتدا بعد ان يصح كونه خبرا
لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل
ما يصلح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا للباب حتى يرد
انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان
ابن زيد او ان من اباك الا في تقديمه اي ليس امرة كامر خبر
المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز

Marfat.com

تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكم به في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المستفاد من
آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في
الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على
ما هو الظ فيها اي في الدار خبر بعد خبره ظرف ظريف

ولا حال لان الظرفة لا تقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل للدلالة النفي عليه نحو
لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبني تميم لا يشبتونه
اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ره مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ
والخبر ولهذا التعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ
والمسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعده لان لا لا تعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة وهذه لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم
والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس
في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس

Marfat.com

لنفي الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله شعر
من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون
لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم
تتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في
هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بتوابع
لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على
علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومررت
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما
اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه

به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورا صفة للفعل وهو
اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو
في حال ضربا زيدا ضربا كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
زهده فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة
ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت
كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في
قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول

قوله كالاسد وعليه نحو بان يونا وحسبته حسابة =
وشرف شرفا فان كلا واحد من الجوهر والعرض
لي منه والشرف وهو العلو فانه بهذا المعنى
لا ناشئ عن فعل فيه انما الموثر فيه هو الله تعالى
غير الموثر فيه اصلا وخلق حدوث الحيوة
عدمي فلا موثر فيه اصلا ١٢ علوي
معنى قدر الموثر والحيوة ١٢ علوي
قوله فضرب الرقاب اصله فاضربوا ضرب الرقاب ضربا.
محذوف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الرقاب
سبحان الله اصله اسبح الله سبحانا واضيف على الى ان
قوله بمعنى صفة ١٢ منه
قوله ليس المراد به ان خروج المفعول النوعي والعددي
يجب انه يلزم من خروج المفعول
عن تعريفه لانهما يدلان على امر زائد
على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى المفعول
اشتمال الكل على الجزء والجواب ان معنى المفعول
بموردات الحديث الذي دل عليها اللفظ وكون
ذلك الحديث نوع كذا او معدود كذا ١٢ علوي
قوله مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء لان معنى الفعل
اعم من معنى المفعول المطلق والا لكون الفعل
مقيدا والمراد اشتمال
مفهوم الفعل على مفهوم المفعول
العامل على ما قصد به من الافراد وتلك الافراد تنقص ويخرج الانواع
بل على ما قصد به من الانواع ثم خروج
فان ضرب المقصد منه على الانواع انما ازداد
لان الضرب انما يتم لو كان
انما يتم لو كان ضرب عن الضرب
في السجف عليه
عصام الدين

Marfat.com

به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا و
مانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي [illegible] التاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من
بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام القرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه

ووجوبا اى حذفا واجبا سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا
اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل
خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جُدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا
وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد
فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا
معنى وجوب الحذف على ما قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا
وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمدا لله وشكرا لله وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا
قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى
مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا

او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري
الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت
الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سيرا
البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف
وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي
سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق

إمّا المنّ والفداء فضل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منّا بعد واما فداء اى اما تمنّون منّا بعد الشدّ واما تفدون
فداءً او منها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امرٌ آخر واحترز به عن
نحو لزيدٍ صوتٌ صوتَ حسنٍ لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اى حال كونه دالا على الفعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد
زهدُه زهدَ الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زيد صوتُ حمار مشتملة تلك الجملة
على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتُ حمار وصاحبه اى على صاحب
ذا اى المسمّى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صَوَّتَ
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
هو صوت ومشتملة على ما صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى يصرخ صُراخ الثكلى وهى المرأة مات ولدها ومنها اى
من تلك المواضع موقع اى موضع مفعول مطلق وقع

لان المنّ جوارح الانسان من افعال الجوارح الذى يكتسب بها كالمنّ فى الصحاح والمنّ من افعال اللسان كما فى المصباح والمنّ ليس من افعال الجوارح كما فى الاصلاح ترك حضوط النصف الرغبة وفى الدنا ١٢ منه

عن جميع ما فى الرضى قوله صوت حمار ليس صاحب الرضى ممن يقول بالمطلقا لانه لم يجعل مصدر لا يكون معمولا مطلقا الا بالتاويل والصوت لا يكون الا نفس الصوت بغير تاويل والمصوت لا يكون بمعنى التصويت بغير تاويل وان كان بمعناه ولم يحمد قول الرضى بنفسه فلا يدفع هذا الاعتراض بقوله صوت حمارا ١٢ منه

Marfat.com

مضمون جملته لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول
المطلق نحو له علىّ الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهى له علىّ الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق يحوز ان يكون قائم حقا اى
احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فهذا مصدر وقع مضمون جملة
وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب
الحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد الغيره
لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو
محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف كونه محتملا فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها
ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية بل التكرير
والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى
مضاف الى الفاعل او المفعول فلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من جملة التعريف لافادة

هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله اُلِبُّ لَكَ الباب ای اُقیم لخدمتك
متعدی بواسطة اللام
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانی اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
اقیم محذوف ١٢ ے و ے
واقيم المصدر مقامه وردّ الی الثلاثی بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لَبَّ
بالمكان بمعنی اُلِبُّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلی هذا القياس
سعديك ای اُسْعِدُ لَكَ اِسْعَادًا بعد اسعاد بمعنی اُعِينُكَ الآنَ
اَسْعَدَ يتعدی بنفسه بخلاف اُلِبُّ فانه يتعدی باللام المفعول
به هو ما وقع ای هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم
عه
اكتفاء بما سبق فی المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فی ضربت زيدا ان
الضرب واقع علی زيد ولا يقولون فی مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل مُتَلَبِّس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
الرفع عروض الفاعل ١٢ وهو اولی
فی واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه والمفعول
يقول
المطلق بما يُفهم من مغايرته الفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اُعتبر اسناده الی ما هو فاعل
حقيقة او حكما فزيد فی ضرب زيد مثل زيد فی ضرب زيد علی صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الی فاعله ولا يشكل بمثل اُعطی زيد درهما
فانه يصدق علی درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمی المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فی حكم الفاعل

عه قوله لم يذكر الاسم وذلك ان يقول للحاجة
الله لانهم يخبرون صفات المدلولات
المطابقة علی دوانها كما ذكر وفيه
مناقشة لان الاسم الاستفهام
مثلا قد يكون مفعولا به
وليس وقوع الفعل
عليها من صفات
مدلولها المطابقة
بل من صفات
مدلولاتها
التضمنية
١٢

قوله من لب بالمكان اذا اقام به
يقال لببت بالمكان وليس بمر
تلبيبا اذا استعملته كما
قالوا ليطبت اصله ليطبت عند سيبويه ١٢

قال المفعول به قال المحض نعم سيجيء
وقع الفعل او تعلق به لانه
اثر الفعل به وانما به و
لانه سبب لوجود الفعل
لان المحل من اسباب الحال ١٢

تعريف المفعول به
تعريف الفاعل
هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
الذی كان مغايرا له اعتراض بان
التعريف ليس بمانع لانه لا يصدق
علی ضربت الا فی ليت الله ضربا وبان
الكلام فی المحقق
المراد بالمغايرة ان كان من
او الاعتباری فتصدق التعريف
علی المفعول المطلق كله وان كان
المراد مغايرة فی كثير من كل حقيقی
نحو لو وصفت بحيث وقع عليه
فعل الفاعل مع انه مفعول به
تفريع علی الملاحظة مر بلا صه

Marfat.com

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم تكرمت
هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان
تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها
اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا
واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا خرابا والموضع

الثانى من تلك المواضع الأربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى
توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء يا جبال ويا ارض فانها نزلت
او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع
عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد بذا انه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
اورد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه نظر فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل
الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا لتفصيل للطلب
اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان تكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان
يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم

قوله فيه نظر لم ينظر كما قال
فان المندوب اقباله كما فى يا سماء
ويا جبال ويا ان ما قال المصنف ويجوز
المندوب ليس بمنادى لانه فى الحقيقة المتفجع عليه
والمقصد نداؤه حتى تتكلف فى ادخاله فى قوله مطلوب

قوله هو المطلوب اقباله اى عرفا
بان الالف واللام فى قوله هو المطلوب عبارة
عن الاسم او عن الشئ وعلى التقدير الاول لا يكون
التعريف جامعا لعدم صدقه على شئ من افراد
المعرف لان الوجه او القلب لا يكون فى اللفظ
واما على التقديرين الثانى فلا يكون
فاصدقه فى يا زيد فى يا زيد مثلا وازيادة
صدقه على من افراد المعرف كما مر واجيب
باختيار الشق الاول بان الفتحة اخرى الاحكام المغير
المطابق للفظ وباختيار الشق الثانى بان المضاف
محذوف بعد قوله وهو اسم المطلوب اى
هو اسم الذى طلب اقباله او لعدم قوله
اقباله فى اقباله اى اقبال مدلوله ١٢

قوله او حكما فانقلت امثال يا سماء
ويا جبال ويا ارض ليست بمنادية
حقيقة بل اطلاق المنادى عليها بطريق
المجاز ولا يصدق المعرف عليها لان
المعرف هو المنادى الحقيقى فوجب
ترك قوله او حكما فيصير التعريف
غير جامعا اجيب عنه بان قوله
امثال يا جبال ويا ارض ليست
بمنادية حقيقة ممنوع وعلى
التقدير التسليم لكلا منادى المفعول به
الذى وجب حذف عامله قياسا
فيكون المنادى والترتيب
المذكور من المفاعيل بها التى
وجب حذف عاملها قياسا
فيكون المنادى من قبيل المتضمن
للثانى المنادى فيكون المنادى
المعرف اعنى من انه يكون حقيقة
او حكما والجواب الواقع على
تقدير التسليم بان المراد بالحصر
فى قوله نحو يا فى اربعة هو اضع
ليس بحصر فلا حاجة الى تقييد
المنادى فى قوله الثانى والمنادى
حقيقى او الحكمى فيكون المنادى
المحقق معرفا منه ابو البقاء

اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى الذهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزأ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في
غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى
المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما
بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا

Marfat.com

وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كما في ذلك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لايبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل
ولايبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يازيد ويارجل مثالان لما هو مبنى
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا
زيدان مثال المبنى على الالف ويازيدون مثال المبنى على الواو
ويخفض اى بنحو المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت
الاستغاثة به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يالزيد وانما فتحت
ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يالمظلوم
اى يالقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في
هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يالزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يالزيد ويالعمرو وانما
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يحفض المنادى

Marfat.com

بلا ى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا واجيب بان كلا من
هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث
بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من المخصومة
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى
الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء
ولا الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هولاء اعجبوا للماء وللدواهى
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما
هو الظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها
اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام ج
لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ماسواهما اى وينصب بالمفعولية ماسوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة

Marfat.com

اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو
ما لا يكون مفردا لكونه شبيه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقبلا لغير معين اما
لرجل غير معين وهذا اذ قيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا
وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء
كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع
به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع
به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا
لا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة
لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من

ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية
ولا شبيه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او مشبهة
بالمضاف فانهما لما اتفقت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم
المفردة لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ
الوجه والحسنَ الوجه ويا زيدُ الحسنُ وجهه والحسنَ وجهه ولما
لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى
لان التاكيد اللفظى حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصر
ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف
البيان كذلك والمعطوف بحرف المستغنى دخول يا عليه يعنى المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير المستغنى دخول يا عليه فان
حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضى شبهه المعرب فجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبنى ان يكون
تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر

على مثالها لانها اكثر واشهر و يا غلام بشر و بشر فى عطف البيان
و يا زيد و الحارث فى الحارث فى المعطوف بحرف المستغنى دخول يا عليه و الخليل
بن احمد هو استاذ سيبويه فى المعطوف المستغنى دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى
مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا و ابو عمرو بن العلا
النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية و تابع المبنى تابع لمحله و محله
النصب و ابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل
الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع
اللام عنه مثل النجم و الصعق فكابى عمرو اى فابو العباس مثل ابى عمرو
فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا و المضافة
عطف على المفردة اى و توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب

منصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم
كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ايا عبد الله فى
عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل و
المعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه
اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره و
المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال
كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
وجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى
المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز الضمة فان
جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين

الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به
لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه
مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد ندائه قيل مثلا ايها
الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف
باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة وباهذا الرجل
بتوسط هذا وايا هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى
للعرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اى الرجل هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه
لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة
المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى
المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى

Marfat.com

اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف و ثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه والما لم يجتمع
هذان الامران فى موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللا
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم
جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى تيمت
قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان لاها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى
قوله ع فيا الغلامان اللذان فرا الانقاء الامرين كليهما حكموا بانه
اشذ شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى
تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وفى الثانى اسم
مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب فى الثانى النصب
فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب

Marfat.com

المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني
مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقبلها
الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان
النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة فهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عبدو ويا عبدوا وقد
جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد
يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها

ای فی حالة الوقف تقول یاغلامیه وغلامیه وغلامه وغلامهْ
فرقا بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاورا تهم یا ابی ویا اه
علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوه اخر نادرة
علیها لکثرة استعمال فدائهما فی کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا ابت
ویا امت ای قالوا یا ابتَ ویا امت ایضا بابدال الیاء بالتاء فتحا وکسرا
ای حال کون التاء مفتوحة علی وفق حرکة الیاء او مکسورة لمناسبة الیاء
وقد جاء الضم ایضا نحو یا ابت ویا امت لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم
یذکره للقلة وقالو یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعا بین العوضین
دون الیاء فما قالوا یا ابتی ویا امتی احترازا عن الجمع بین العوض
والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابن اخ ویا ابن خال بل
یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی لا بالنظر الی ابن فانهم یقولون یا بنت ام
ویا بنت عم علی الوجوه الاربعة مثل باب یا غلامی فقالوا یا ابن
امی ویا ابن عمی بفتح الیاء وسکونها ویا ابن ام ویا ابن عم بحذف الیاء
والاکتفاء بالکسرة ویا ابن اما ویا ابن عما بابدال الیاء الفا وقالوا
بزیادة وجه اخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن ام ویا ابن عم
بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعیف ولما کان من خصائص المنادی الترخیم شرع فی
بیانه فقال وترخیم المنادی جائز ای واقع فی سعة الکلام من غیر

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية

داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره

اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضيه الى

الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا

بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله

على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا

والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على

التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على

التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون

مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف

من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني

لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان

لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من

النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى

ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب

لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه

من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى

ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت

اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجود بين و
هو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته
ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقى
منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلى ولم يبال ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان
كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحرز به عن نحو مانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى
الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعلا اجمع اسم على ما هو

Marfat.com

مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان اوكان في
آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب في
الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه
الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرامى
ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة
اى الف او واو او ياء ساكنه حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فى اخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثمون
وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس
للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول
فلما كانتا فى حكم الواحدة فكزيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة
عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة

Marfat.com

على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك
وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه قبله على
الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ماكان
قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو مضطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحه وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون
له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما
براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء او كسر ما قبلها
كما دل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرا اسما براسه ارتفع ما منع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى
المندوب لانه لا يدخل عليه سواه لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح

Marfat.com

هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وافا المتفجع عليه عدما ما
يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه
ومثل ياحسرتاه ويا مصيباه ويا ويلاه واختص المندوب
بوامتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يافانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء
حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر
المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبه قلت واغلامى
لا وغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة
غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكمو اذ الميم اصله الضم لا

واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادبُ بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعنى به
ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او

Marfat.com

لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
والامع اسم الاشارة لانها كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطيفهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه
لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ اىّ
اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف
بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف
من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الىّ واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى اصبح ليل
اى يا صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
شذ وذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفى افتد
مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذ وذا وفى اطرق كرا اى يا كروان

Marfat.com

وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا الطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تتخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو لا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول به اضمر اى قدر عامله اى الناصب
له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل
بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر و
المفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه
مشتغلا ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك

Marfat.com

الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما ينا سبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظ المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى
الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد أكنت اياه وههنا صور اربع
احداها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد

Marfat.com

للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
به بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا جست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشئ على الشئ تلزمه ملابسته للمحبوس عليه بنصب زيد
فى هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل
المفسر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى
هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل

اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك
القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير
الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان
الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونها من
اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها

Marfat.com

الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها فى كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى
ما ولا وان وليس لم والمؤول من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضاف
ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا اضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا اضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا اضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا اضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان
نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر النهى
اضربه وزيدا يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا
لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف
الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر
والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع

مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا او الا فلا وكذلك يختار النصب
فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى
حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحالة بل من حيث
هو خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفتيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر
بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب فى اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبره وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال
الاختيارية للعباد ويستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمرا
اكرمته اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطفت

الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون
اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا اضربته ضربك مثال لحرف
الشرط والا زيدا اضربته مثال لحرف التحضيض وليس منه
ازيدا ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه

Marfat.com

ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعد فعل مشتغل
عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان
قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر نحو يسبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير زيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه
احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيدا ذهب
به قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر اى في صحائف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شئ في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شئ

Marfat.com

كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون
كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل
الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر
مجيب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تع الزانية والزانى
فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تحملوا الاخراجه عنها
بقوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه
مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل هذه
الفاء لا يعمل ما فى حيزها فى ما قبلها فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
الخبر والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم

الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلد واجملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما
فاجلد واوقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا تدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم تكن
الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فى تكون داخلة تحت الضابطة فالمناسب
ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد
من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين لتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف الناصب
للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده
منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اى احذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من
ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى
المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك

Marfat.com

والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان الاول نوعى التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن
نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان
المراد من بتعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرهما منهما
لا تحذيرهما منهما والطريق الطريق مثال لنائى نوعيه اى اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد
ونح ونقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يق بتقدير
بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول
وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على
بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج
عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا ولا من ذلك وقد
ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى قسمى النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وذه مع
غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير
فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كك او مطابقة اذا كان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل

Marfat.com

مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور لان الزيادة تصوير المعرّف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان ان حكم كلّ منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
فى ولفظ مجرورها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول
فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان للجامع
لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك وقدامك اى وان لم
يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى اذ لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
فى المسجد وقسم المبهم من المكان بالجهات الست وهى

Marfat.com

امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان
امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات ليست
عند ولدى وشبهها نحو دون وسوى لا بها مها اى لا بها مها عند
ولدى ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكمهما وفى
بعض النسخ لا بها مها كما هو الظاهر وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال
مثل الجهات الست لا لا بها مه وكذا احمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لا بها مه
على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الشغل لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما

Marfat.com

يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
فى البلد وفعل الذى حول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى
فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل
معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى
ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول
فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى
لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور
اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احترازا عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به
عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما
فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور

معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون
المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخالف خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع
لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاء زيد ركبا جاء زيد وقت الركوب من غير
ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر

غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله
تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة
اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
والتزامها في النية وكان الاصل بقائها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ وهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير
الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان
المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان
الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود عن الحرب بعض
زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء الصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ابتغاء الصلح
بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك
القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك امس

لو عدى به لك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اى الذى فعل بصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول به فى وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه الفعل
كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى
الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا وقيل الوجه
ان يجعل من قبيل ع وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
مالم يسم فاعله فيه الضمير المجرور الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة
بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى
فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور
بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفا لمصاحبته معمول
فعل اللام متعلق بمذكورا اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

Marfat.com

وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اى معنويا نحو مالك وزيد اى ما تصنع والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو
سرت وزيد او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة
واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لابتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى

بلاحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو والا اى وان
لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وماشانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على
الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى
ماشانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيد
ومعنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل
شرع فى الملحقات بها وهو ما تبين هيأة الفاعل او المفعول به اى
من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيأة
غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيده
الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال
عنه لفظا اى لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من نحو الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

Marfat.com

اى معنى بابان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول اعم من ان تكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن
المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ظهرت الضرب شديد فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشى اصله والدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن
مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم
من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم

الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا
شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر
في نظم الكلام اشيرا وانبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اني الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقدير

Marfat.com

كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى
والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله
فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى
صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى
غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على
قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائنى
رجل من بنى تميم فارسا او مغنيه غناء المعرفة لاستغراقها نحو
قوله تع فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا
حالا من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الانقضاء النفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو جائنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير
هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله
غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة انبئة عن تخلفه
فى بعض المواد ثنا فى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام

عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على
قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن
يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل ومايريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اى ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى ولم يخف على نغص الدخال
اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها فى بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على
وجهين اخذهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك
وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة
كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة
فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها

شائبة تخصيص بماسوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين
معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم
الحال على صاحبها التخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى
مبتدا وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قد مت فى سائر المواضع وان لم تلتبس
طرد اللباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان
ماهو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف ومايشبهه
اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى
هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى
اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على
الحال نحو زيد قائما فى الدار فما مع تاخير المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما
فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت
مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف
يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا تتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى

واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاء تني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان
الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن
هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيأة اى صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان ياول الجامد بالمشتق

لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على
جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلف وافى تاويل
الجامد بالمشتق مع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب
منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسرا او ارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب
باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على
اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه البسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اخباره فى اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن
فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا

Marfat.com

اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقيد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نحلى بسر اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتها
على الهيأة كالمفردات فتصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب
ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجزائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجملة
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة
فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها هى والضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون
الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاءنى زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى
اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء
والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
فى الحال المنتقلة واما فى الملازمة فلا تجوز الواو وتقول هو الحق

Marfat.com

لاشك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين الموكد والموكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير يجب ان
يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر بخلاف كلمة فوه
الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة
الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو
نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفى او الماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعلم قوته استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى
زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى
المثبت نحو جائنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد
قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى
المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد
ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت
لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لغة
على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوزا

لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو
بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب
غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف سيبويه والمبرد فانهما
لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
بتوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة
موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما
لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اى السارع في السفر او المتهيء له راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف
جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب
الانسان ان ان نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام هو موجود
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة

Marfat.com

مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب ما دام
موجودا في غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر
بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى
بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منهما على يقين
او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات
عندى ان يقدر يحق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة المضمون جملة احترز بها عما يؤكد
بعض اجزائها كالعامل في قوله تع انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تع
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا
من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد
معين المستقرا اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به

عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل بشائى الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى
جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
اقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن لحظ اللسان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كلّ واحد
من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر نزل بذكر الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن التعيّن
والحال وانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
المنّ فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عمّا هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنير ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام

الوصفى الثابت فيه بحسب اصل الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى قسيم
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد هو
ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره بين غالبا اى فى غالب
المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع
الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثرى المقدار
اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتى ذكر
تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره
اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فانه نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى
هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما
ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها

Marfat.com

هو المعدود والموزون والمذروع والمقيس لاغير وانما اقتصر المصر
على الامثلة الثلث لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان مايتم
به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى منوان
سمنا والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لاتمكن اضافة
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع
الاضافة لان المضاف لايضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى
بملء المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الاترى ان لام التعريف لاتدخل
على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف مغنها
لاشتصب التمييز عنه فلا يلتبس عندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو
مايتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو جل
وفرس الا ان تقصد الانواع اى ماتوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لايدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد

Marfat.com

من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يق طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى عدل
ثوبين او ثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه
التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانيه باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع
نحو عشر قدر هم اما فى الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف
واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشر يك
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان

اوارادا ليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار لك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو
خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
لبس التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس
بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام
فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى
بمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها
اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه اباوكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد
طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على
نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد اقل
من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير
اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل
لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد
منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى
جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر
التميزات والاخفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله درّه فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب
المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه

مبهما كضمير به رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدال اليه والدرى
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله
خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
ما الاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة لما على لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه
وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه
يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن
زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان
يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى
متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما وذارا فان هذه الاسماء
ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له

Marfat.com

بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما
جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له
ولمتعلقه وفيما لم يعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
او تثنيته وجمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد اباوالزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى
فى نفسه مثل قولك طاب زيد اباا اذا اردت اباله فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت اباوجد اله وطاب زيد اباء اذا اردت
اباواجداد اله فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد
تثنية واذا قصدت جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت
تثنيته اوجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفى ان يوتى به مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذى هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته
اوجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما

اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان
اى التمييز صفة مشتقة مثل لله درّه فارسا او ما اولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة
صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تشتق
من صوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدا بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميرها احتملت الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل
يويد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسيه اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على

Marfat.com

عاملة اذا كان اسما نائما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله ج اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا
الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلا الاناء ماء اى ملاه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
فى قولهم امتلا الاناء ماء امن حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو
على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه
بقوله ماء افهو فى معنى امتلا ماء الاناء فالماء فاعل معنى
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز
يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم

المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول
من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومثلهما
في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير
في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد
الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل
البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير
قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه

الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراءها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع
فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته
نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاوه نحو اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى
القوم الا زيدا او تقديرا اى متعددا نحو ما جاءنى الا زيد
ما جانى احد الا زيد ابا لا غير الصفة واخواتها واحترز به
عن نحو جاءنى القوم الا زيد وما جاءنى القوم لكن جاء زيد
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها
غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى
القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
اولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهواى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يتفطن له من تعريف قسمية اعنى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه
على حدة وما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان

واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل
عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام
نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير
موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجى ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا اليوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه
منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج مثل قرى الا اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد
الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان مقدما على المستثنى
منه سواء كان فى كلام موجب او غير موجب نحو جاءنى
الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم

البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد
الا حمارا فى اكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى
اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ
لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق القصد
والروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم
الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه
كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله
فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى
القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه

Marfat.com

والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء القوم عدا
او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيد او هما فى
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى
هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما
هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء فى القوم
ما خلا زيد او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم
من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا وعلى الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على
ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به
ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس

نحو جاني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجئ لهلاك لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء و
هو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الاوهي
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في
محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز
عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل
فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل
اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك لتفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احدا الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض

Marfat.com

معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا
اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا
زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى
الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين فى كون كل واحدة منها جايزة مع القرينة وغير
جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل لها و
مخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فما يقل
كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم
كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على

يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل
واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة
فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان
المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس
الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى
فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا

مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة تلك
فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من
اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى
اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى يمكن
ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى
صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يتى مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه
الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة فى
غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث
حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل
على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول
على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها

Marfat.com

اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه و
مثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبا به اى لا يعتد به فشئ مرفوع
محمول على محل شئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به
ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد
عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر
البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفى بالا لانها للتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا
جاءنى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير
جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما
للعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير

ما لذلك لتعمل فيه وما ولا تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن
البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ الكفى بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونها
عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد
الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى
بالا لانها اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث
تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشئ على انه محمول على محل شئ وهو الرفع بالخبرية فان
قلت لا حد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبرت حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان
محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس نحو ليس شئ الا شئ مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها
اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى
فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس

Marfat.com

زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى
وقد انتقض النفى بالا وللمستثنى محفوض اى مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع
المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى
اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تبرية المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى براه الله عن ضرب عمرو واعرب
غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما اجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما
تقول جاءنى رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير
فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير
فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت
اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون

موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل
جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم
ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان
الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل
الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل

Marfat.com

على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر فى غير
المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه
القاعدة نحو لو كان فيهما اى فى السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا
اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهى الهة ويتعذر الاستثناء لعدم
دخول الله فى الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفى الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله
وبهذا لا يثبت وحدانيته تع لجواز ان يكون ح فيهما الهة
غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى
غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن
الهة غير الله يجب اى لا تتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير فى غيرا اى فى غير جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى

Marfat.com

احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان
يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني
القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على
مذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عند لزوما
الظرفيه وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر شعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا خرجوا عن الظرفيه ايضا نصبوه ابتكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله
تع لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها

Marfat.com

اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق
على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبق الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها

مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق فى
بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
فى الاعراب فلا تلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا اياه
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وذلك اذا
انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله

اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول و
رفع الثانى وهو اقوى نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير او نصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا او رفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى كان فى عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل
اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما
انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
فى موضع كان عوضا منهما وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير
فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذفت
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر

Marfat.com

اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تع هو المسند
اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا
قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها
لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد
اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او شبيها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام
معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى
منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع

في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل
كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
باي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار
والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار
والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع
المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

Marfat.com

فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه
اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى
ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا
عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا
فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن
التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا
لا بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى
الاحاد وفى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا
ونحو قضية اى هذه قضية ولا اباحسن لها اى لهذه القضية هذا
جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على بن ولا رفع فيه لا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل

Marfat.com

لاشهارة رض بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا
التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظان تنوينه للتنكير
وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منهما لنفى الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول نصب الثانى اى لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس
واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة
حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه
اى رفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة

على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا لنفي
الجنس وضُعِّف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل
اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل
لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال

Marfat.com

هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل
ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا
زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشرب به حيث لا يرجى ماء واما
قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه
فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب
ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده
احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من
ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن
الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفرد احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني
على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما يبنى على الفتح بلا اصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء بارد مع انه يصدق عليه انه

نعت المبنى الاول مفرد لعليه فان بارد فى هذ المثال نعت للتابع
لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه المتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها للمتبوعاتها
فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا
على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة فى بيان
فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا او بان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لامكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لظنه الفصل بلا المولدة
اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل
لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا

Marfat.com

ذكر الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له ليكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف مثل اب واسقاط
النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى اسم
لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى
المضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله
ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركة اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة
فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم

من التركيب الاضافي انتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف
بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى
الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شئ انما هو بابوبته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف
يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع
الضمير المجرور بلا استقلال من غير احتياج الى تقدير خبر و
هذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان
معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما
خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف
اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف
الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ازجعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثل
موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها
حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين
في النفي وانه دخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد
دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما ولكن سمية
اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل
الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تع ما هذا
بشرا ما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد
قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين

او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما
قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس
فلما فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان
عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر
فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على
خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمر وقائما
لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الا فى نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لتخرج
الحروف الاولى التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى
الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه
به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى

تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غيرها هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام
زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو
الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لاتى بحرف التقدير اى تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما اراد ان
ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف بنظر الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة

اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المص فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه
ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة

كغلام زيد اوكان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه
بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث اسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما
اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانيه واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص

Marfat.com

الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهواى كون الاضافة بمعنى فى
قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من ففى
كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم
فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيأة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى

Marfat.com

واحد معين فلا تكون هيأة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع ولقد امر على
اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان
معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة
نحو غلام رجل فان التخصيص يقابل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرف وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم
ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو
التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من
تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ع ثلاث الاثافى والديار البلاقع واما ما جاء فى
الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما
اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وبالتقييد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض
المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في
لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما
مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضارا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف
القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل

حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضارباز يد والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف والانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المض عنه

Marfat.com

في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة
حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما الماوقع في شعر
الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص
عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل
به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به
اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اى يمد وحه
الواهب المائة الهجان اى البيض من النوق يستوي فيه
الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من

Marfat.com

قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى
راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عائذ اى حديثات النتائج حال من المائه يزجى بالزاء المعجمة
والجيم على صيغه المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث
واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر
لانتكشف الابعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وفيه وجهان لخوان رفعه على الفاعليه
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربى
والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه

واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه
غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافه فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل
حملا اى لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
بالاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون
الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن
يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك

ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيدا عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك جملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضاربك زيدا عن جانب المص على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على
حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد
عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بما

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب

الوصفي بحاله لان كل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا
تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس
مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس

Marfat.com

صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
فى جانب الغربى فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة
الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه ولجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم فى كونه صالحا لان يكون فصة وغيرها اضافوه الى جنسه
الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فصة فليس اضافته اليها
من حيث انه صفة لها بل من حيث مبهم اضيف اليها
ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم هو الخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا متراد فين كليث واسد فى الاعيان
والجشع وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غيره

مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث
اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يختص به اى
يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع
انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيدا لان
قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في
آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

لاتثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة
اللسان ولاتثقل عليه الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبى
وداري فى الصحيح وظبيي ودلوى فى الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف فى ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فى مابنى على الحركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا ثبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف
حال كونها لغير التثنية ياء المشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء
مثل عصى ورحى ولاتقلب الف التثنية كعلامة الالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء فى الياء فصار
مسلمى وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت

واوه ياء اوادغمت الياء فى الياء وكسر ماقبلها لانها لما انقلب ياء ا
ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها
فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء والواو فتحة يبقى ماقبلهما مفتوحا
كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة
الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين
اى للزم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما
الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى بردكلام الفعل فيهما
وهى الواو وجعلها ياء اوادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك
بقول الشاعر ع وابى مالك ذو المحاز بدار وحمل الاخ على
الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص فى شرحه
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل
ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون
فى الاضافة فاجتمعت يا ان فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى
وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفدينا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا اباؤنا فداءكم وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة

الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف عنه الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى
بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته
وفى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم
والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما
او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا اجم
او حموك ورايت حمءا او حماك ومررت بحم او حمئك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا او حموك ومررت
بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورايت
حما او حماك ومررت بحما او حمال مطلقا اى جوازحم مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجى هذه
الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء

Marfat.com

الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل
الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها
الى ياء المتكلم فنفى اضافتها الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان
جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في
الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان
في الرتبة منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في
كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه

مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الاخير المبتدا وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو
الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا اصار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعولية فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل
ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد وبالافراد والمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة

واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اى يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل
في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت وفائدته
اى فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة

Marfat.com

اذ الوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة لمشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تيمى وذو مال فان التيمى
يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تيم وذو مال يدل
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات
بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان
يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل
مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار
دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع
نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفى الموضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح
ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الاشارة

Marfat.com

وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد
المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات
زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد
فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيدت الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يومر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر

والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجرى
على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى
من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقى
او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث جوازا تقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة فى الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا انظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه

Marfat.com

الراجع الى موصوفة والفعل اذا اسند الى ضمير يلحقه الالف فى
التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث
فى الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه فى الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل
فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت الكفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه
بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة
البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير
حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى التثنى

والجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما طرد للباب ولا يوصف به
لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم
يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضى وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى
اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل
من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل
منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه

وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى
من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى
اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جانى
الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جانى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جانى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف
فانها اخص من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص
فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصولى والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل

Marfat.com

الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا
الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان التزام وصف باب
هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايخص جنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى قصدت نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة
فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جانى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصدت نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة
فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى
زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا اول
ولكن وام واما واولان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع

Marfat.com

مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما
ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى
تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تع مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد
العالم والشاعر والاديب فالصفة الداخل عليها حرف العطف
كالشاعر والاديب لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة
له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف

Marfat.com

وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تع
ولها منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل عمدة
الصفة ونقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان العاقل
فى مثل جانى زيد العلم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها
على ما يدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات وعاطفة فى غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك

Marfat.com

يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان
يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد الم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده
كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة
بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل

Marfat.com

ان لم يكن ضمير امتصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة و
ليس للمجرور ضمير منفصل كما مر في الضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا
يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول

نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل

Marfat.com

فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه
كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا فى الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف لحترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى
حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو
رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين

اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى
احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو لان
ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه
وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يخز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير
الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا لمقدما على المبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير
فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اى الفا فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقض على تلك

Marfat.com

القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى
اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب
واذا عطف اى اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معمولى هما بعاطف واحد وقال بعض شارحى اللباب
الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى
امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولى هما واكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثانى عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع
فى قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفى قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
يحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة

Marfat.com

لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز
في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيد او الحجرة عمر يعني الا في صورة تقديم المجرور
وتاخير المرفوع او المنصوب لجيئه في كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اى عرض
الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اى في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب في قولك زيد قتيل قتيل فما

لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب
اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب ح تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى
الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل
الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده رفعا لظن السامع تجوزا
لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع
الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى
النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو

اى التاكيد لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير
اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد
زيد اوحكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكرير متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى
هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية اوغير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى
معدودة محدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة
من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى
ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاول ان اى النفس
والعين يعبران اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر

والمونث باختلاف صيغتهما افراد او تثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المدكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها
فى المونث الواحدة انفسهما يراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر
والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر
العاقل انفسهن فى جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثانى
لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله
نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و
باختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى لجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المونث
الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع
فى جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون
بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل ولجمع الاذ ولجزء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكل مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر
اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد

ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل
ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لاحسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو و
يقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد
بالفاعل فلما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى
بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيده
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده

Marfat.com

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني
تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع
واخواه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى
ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر
ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداءً بنسبته اليه بل
تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله
مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف

Marfat.com

فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا
المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الامثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب
اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبتهما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات والنفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبته
الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهواى البدل
انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل
البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فلا اضافة فيهما
مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فلا اضافة

فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوما ليكونا مترادفين نحو جانى زيد اخوك وزيد
واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا على الشارح
الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر ابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جانى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة
له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة

فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين

Marfat.com

الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث
يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيد لحماره
وضربت زيد اغلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزوه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل
ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن
مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدمه
فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط
ان تقصد اى ان يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير
البدل وهو المبدل منه ويكون اى البدل والمبدل منه

Marfat.com

معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة
واجب ليلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه فاتوافيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيد اليا ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيد لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتك
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به
عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل

Marfat.com

من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى عمر بن
الخطاب رض فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقبا
واستحملته فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيرا ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره شعرا اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله
اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع
فى مثل ان ابن التارك البكرى بشر فان قوله بشرا ان جعل عطف
بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشرا وهو غير جائز كما
ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيدا وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لانزهاق

Marfat.com

روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق
المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكرى بشر هل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به
ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا
جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم
المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى
لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسما ناسب مبنيا الاصل
وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم معنى المبنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه
له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم

فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله قع من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف
من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب و
اعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما
وتاخيرا لايثار المتقدم ما مفهومه وجودى لشرفه والقاب
اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو فى
رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره
المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا

بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد وهي اى المبنى والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء اى فعلان لا
على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى سائر الاسماء المبنية ولابد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من
علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون
الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما

Marfat.com

اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه
متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان
ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في
ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس
ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في
حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب

ومجرور لقيامه مقام الظ وانقسام الظ اليها فالاولان اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا
مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تع فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما
بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب
لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى
المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحرف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو سبعة
اقسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى

ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير
الفعل نحو انى انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى
المنصوب المنفصل اياى اياى اياى اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل
بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك
الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر
كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا الغائب حكم المخاطب
فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا
الجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل

Marfat.com

من الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى وبينو التلك الامور علا ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشتهرة
شئ ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى
للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد
ضرب وللواحدة المونث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند وفى الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى
الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مونثا اذا لم تكن مستندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان

Marfat.com

كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف
فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء فى
النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير
الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى تضربن والواو فى يضربون
والالف فى يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة
حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل
اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى
امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم
اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه
يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم

Marfat.com

بخلاف المنصوب نحو انني واياك او بكونه اى كون الضمير مسندا
اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في
بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظ يعلم ان مرجعه ما هو
خلاف الظ وهو زيد ولا لاحاجة اليه واذا ارتفع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب وانما قال لمن هى له كما هو الظ ليكون اشمل اقتصارا على
ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى
اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى
فاعلا لا تاكيدا اذ لا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض

Marfat.com

التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال
واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على
تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا استويا نحو اعطاها اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما
اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر
المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادته
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وانكان متصلا او نحو ضربني
زيد اذا اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا يجر الاول بالاضافة
وينصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير

المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم احد
المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى
لكراهتهم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه
كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب
الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا
اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الاتصال مختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف
الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى

لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى اخرهما لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى
وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء فى بعض
اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى
هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش
تصرف فى ما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمولة على لعل لتقاربهما فى المعانى فهنا ايضا الاخفش
تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء
اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقته تلك الياء لتقى اخر الماضى
عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربنى وتلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن
لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى
للاعراب نحو يضربنى لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن

الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن
وليت ولعل مخيرين بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن
اجتماع النونات ولوجوبها كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج
وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت
من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل
نحو كنت انت المرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا أفرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم
اتسع فادخل فى ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس

وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل
كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى
لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
وذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف
من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو وحق الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقع متقدما من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية

Marfat.com

للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن
تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا الولم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما
لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان
كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل
هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضماره لانسيا منسيا خلل كونه منصوبا ضعيف

اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعرات
من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار بعضا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد
تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تع
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى
الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى
احد ربالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى
ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها احد ربه ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة
فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد
منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
ونحو بعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة

ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء
الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قد ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد لكل
واحد منها بحال خبر له ويجيء فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر ومنه قوله تع ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل فى لغات المؤنث الواحدة
لانه لم يثن منها الا هي وذى وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر
ينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قد متا
على سائرها الفرعيتها وتى بقلب الالف ياء اوته وذه بقلب الالف
والياء هاء ابغير وصل الياء بها وتى وذهى بوصل الياء بها
ولمثناه اى مثنى المونث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا
يثنى من لغاته الا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين

لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا
وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اى اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة
منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم
ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظ
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء اشارة يعني
المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المونث يرتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين

وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات
وكذا البواقى يعنى تاك الى تانكن وتيك الى تيكن وتيك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك
فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واحر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك
وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولاك
باللام هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا. اما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة لا تستعمل
فى غيره الا مجازا على سبيل شبه لما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود
من المبنيات فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء اى اسم لا يتم

من حيث جزئيته يعني لا يكون جزء اتاما ان كان جزء اتميز او لا يصير جزء
تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزء اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزء اتاما لا جزء مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزء امن المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزء الكن لا جزء اتاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل
اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن
ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة
على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم
من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع

الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا اوغيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول اولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
عينهما بقوله له وصلته اى صلة ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية
اوما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضميرا لغير
ضميره اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالف
فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمونث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين
كاللاتين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة اوساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث
اشهر واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل
ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وأى

معنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايّة
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية
اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى
والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها
والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعها بمعنى الذى او اللتى
او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لابد منه الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا
كان فاصلة الآية عمدة نحو قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء واعلم
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما نعلمه فى هذا الفن من
المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى
فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار لابد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة
الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار
لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع

المخبر عنه اى فى موضع ماهو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى
موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرها اى لكلمة الذى
واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن
اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ماهو مخبر عنه فى
هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له
فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير اللذى
واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت
الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام
فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ثم
ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من
المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى
وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن
زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كسين وسوف
وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة

Marfat.com

سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى
تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى
فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذى وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذى عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب لانه يودى ان يعمل الضمير الذى
جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى
عجبت منه دق القصار الثوبَ وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
فى موضعها بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها
اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزامه ذلك

Marfat.com

عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وذلك امتنع في
الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد
ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى
المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول
بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اى شئ يعجبك واما بجملة نحو شعر
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ
تكره النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيأ
وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك
اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبى محمد اياانا اى شخص غيرا وبجملة نحو من جاءك قد
اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة

واى للمذكر وايه للمونث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التاء
والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو
ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها اللص
كمن قال لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة و
هى اى كما من اى وايه معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى
الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان
وذو الطائية وانما عربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم
هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى
التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى المنادى ان كل ما يقع

بنادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى
الفذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى
صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح
جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان
معناه اى شئ وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة و
الظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى
اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى
منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى
الثانية رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبروا
المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال
ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى الذين هما من اقسام المبنى
الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان

Marfat.com

انضجر وأوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالى مثل رويد زيدا اى امهل مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم
اى بعد ذاك مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشئ اذ المعربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى
الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان
يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يا ول بعضهم قول سيبويه

Marfat.com

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى
فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدر لسعرفه كفجار
بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر
معرفة مونث ولم يقم لى الان دليل قاطع على تعريفه ولا
تانينه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته
له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال و
معول المبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل
لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن
النوع الذى ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء
الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من
الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان
وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

كقطام علما للونث وغلاب لذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى
آخره اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى
له كقول المتندم اوه او المتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم عليه
بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا
قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن
نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت

Marfat.com

به لاجل حيوان اما لزجر اولدعاء اوغير ذلك كما اذا قلت نخ لناقة
البعير وج ايضا لايقدران يحكم عليه اوبه وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى اوعند اناخة
البعير نخ اوغاق صوت الغراب فهي فى هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكر حاتي باب الاسماء لاجرائها
مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اى اصدر على
لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى
من الاصوات الغير المنقولة اوصوت به البهائم يعنى مثلا اى
لاناختها اوزجرها اودعائها اوغير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
ولو اكان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

Marfat.com

والثانى كبخ مشددة او مخففة عند ناخة البعير ولم يذكر المص القسم
الاول وهو ماكان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم لك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان
بين جزئى كل احد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة
التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة
التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين

Marfat.com

الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري
جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره
بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس
محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل
حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى
تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اوردت مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء
كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحدة الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان ياخذ وامثل
ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان

Marfat.com

صيغة فاعل لاتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى
هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن
بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف والاصح
اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان اخذهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخراهما
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام

Marfat.com

على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا مايكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل مايكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات
ان يريد وابها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنا وها لكونها
موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنا وها لانها فى
الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا الكناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة
واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرج خلوه عنهما رجح البنا
الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان

فى الاصل معرب لكنه انحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن
اخواته فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل
عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط
العدد وهو من احد عشر الى التسعة والتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها اولى لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية
مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى
الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جر اللمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم

اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله
تعالى سل بنى اسرايل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ولها اى للكم استفهامية كانت او خبرية صدر
الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلا
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من
انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما لكان اوفق لما ثبت الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل
ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضمير فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول

المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم
من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد
بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا
ضربت وعند كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا
نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر
عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة لاستفهام او اما عند غير سيبويه

فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم
فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة لاسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه تتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل
واحد منها وهى من وما وايان واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية وانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان
وكيف واني واذا ان لم تخرج بحار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع

اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيتاتى فيه
الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على
تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت
كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم حضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهامية
والخبرية ذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها و
مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان تعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان
هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر فى
مميزها اغنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى

على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تاخيره هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة
الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا
وتمامه قد عاء قد حلبت على عشارى القد عاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها
لكثرة الخدمة صارت لك او هذا خلقة لها نسبها الى شوه
الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت
كارها لحد منها مستنكفا منها فحد منى على كره منى واختار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ
فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء وهى التى اتى
على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب ولا تطيع
بسهوله ففى حلبها زياده مشقة وفى ذكر عمه وخاله اشارة الى
رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت
المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير

ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عنه رفعت
خالة وقد عاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا لوكم درهم او دينار
مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته
فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة
ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذ كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها

عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز
فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب
قال الشاعر شعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو
الحق ولجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير
وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن
غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو

افعل هذا الاغير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها
وذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات
وقد جاء ع اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل اخ وع
تجم تضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاءها على بناءها الشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد

Marfat.com

المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر فى الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعملت فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها
اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة لاخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى
الشرط فيها الختير اى جعلى مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم
تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة
بالضم والمد اذا القيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد يلزوم المبتدا غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها
فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا
هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل ولا قرب الى التحقيق

Marfat.com

انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان
اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية
بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك
اذا الحمر البسرى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى
وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجئ
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضى لاختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى فهما
للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام او الشرط
وبنائهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاءنى زيد

بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما
اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج
ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيامك زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير
مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته
فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما
تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعد اسم
فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جيء اركبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا
لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول مدة
اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رويته يوم الجمعة

قبلهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد للمثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبناهما اى اول مدة عدم رويته هذان اليومان
فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
والمجموع اذا وقعا اولا المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان
اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا
انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابه
او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على
هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو
ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما

زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما
فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذ القياس فيما بقي وهواى كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما
بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرهما بعدهما اى خبر كل منهما ما
يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما
بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك
ما رايته مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُ بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه

Marfat.com

ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان تجر بها على الاضافه نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت
ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف
المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس
لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان
الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه
وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا ارى عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الدهرين
ومعنى الدهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظرف
المضافة الى الجملة فى الكلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها

Marfat.com

لاكتسابها البناء من المضاف ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تع
يوم ينفع الصادقين وقوله تع ومن خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح يجوز
اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم
او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظرف المضافة الى الجملة نحو اذ
وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظرف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه
المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة وقوله
ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا

وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة
من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع

Marfat.com

والخامس ماعرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ماد خله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ واليم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذ قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور
الخمس المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها
بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة
الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا
الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن

عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا
او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن والبنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك
الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع
واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من
اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم

والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا الاضافى
الى احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى
لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو لك
فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى
المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب
به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدود دين معدود دين يجاب بالاثنين وهلم جرا الى

ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
اصولها اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث لواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع
او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين واثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومونثة ومفردة و
مركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة
اثنتان وثنتان في مفرد المونث وتثنيتها على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر يد ونها
لجمع للمونث فرقا بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون للمذكر اسبق ويقول اذا جاوزت
عشر احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى

Marfat.com

عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المونث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء الجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من
التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكير
المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم تكسر الشين عند
التركيب في المونث اى من عشرة تحرزا عن توالي اربع
فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في
ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرين

Marfat.com

المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فرق وهى
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المونث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ
ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المونث ثلثة
وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المونث هلم الى التسعة
وتسعين بل الى التسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية
فيهما اى فى المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد
عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة

Marfat.com

وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائه واحد عشر رجلا
او احدى عشرة امراة ومائه ولحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في
تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في
الكل فتقول ولحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة
عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته
لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من
الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه

مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنون لما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد
الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين يميز وابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفردا ما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها
اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا ان يصير الثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوز ذا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا لطرح بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار

Marfat.com

منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا وميز
مائه والف وميز تثنيتهما وميز جمعه اى جمع الالف وانما
لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع
ميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال
ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مأتا رجل
مثل الف رجل بخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون ميزهما على طبق
ميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة من الاعداد
والمائه والالف فى جانب الكثرة منها اعتبر فى ميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفى ميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظه
الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان
بميز فلا يورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون

مميز لهما على تقدير تذكير التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير
ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن
الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد
مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه
مثنى يغنى عنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاعداد ينبغى ان يعتبر
فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان استغناء
بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة
للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى
حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن
ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوق العلامة التى هى اخف
على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص

Marfat.com

المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك
المفرد عدد انقص ازيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله
الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيرة
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيرة واحدا والثانية فى المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث
لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذ لا فرق فى المرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانى فى المؤنث لك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى

المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وذلك الثانى عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى
التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكرنا الاسمين لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول
باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اذ مصيرهما الى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من
المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك

مستبعد جدا او تقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى
عشر احد عشر بإضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار
الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا
المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى
تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء ان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير و
التانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى
وتعريف المونث وجودى المونث ما فيه اى اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كزينب
اذ الحرف الرابع فى المونث فى حكم تاء التانيث ولهذا
لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المونثات السماعية
او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار
ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية والمذكر

Marfat.com

بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المونث اى لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هى وانت وهواى المونث حقيقى ولفظى فالحقيقى
ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر فى جنس الحيوان كامرأة
فى مقابلة الرجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس
بمخالفة المونث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى
لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب
لقلته وقد واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا
فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذا كانت التانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى
فانه حينئذ الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار

Marfat.com

بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمرة اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المونث الحقيقى او ضمير المونث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا
لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل
ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت
القاضى امراة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقى منقولا عما يغلب
فى اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس بين ضمير
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يخل تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مونثا

نحو اذا جاءك المومنات او مذكر انحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المونث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا
جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لاغير فيقال الزيدون جاؤا
ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير
النساء وما يماثلها فى كونه جمع المونث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع
المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى
جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى
جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير
كالرجال فيرعى حقه فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى
الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها
فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان

Marfat.com

عقولهن تجرى مجرى غير العقلاء المثنى ملحق آخره اى آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة
قولنا مع لواحقه والا لصدق التعريف الاعلى مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او يلى مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى
الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده
او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور
ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد حتى
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس
جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى

فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها
الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مساوية
باسم الاب ادعاء القوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار فيكون معنى
الابوين للمسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرأ ايضا
بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام فى جواز تثنيه بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما
وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى

بعمر ثم ثنى وجمع وردة بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم
ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف
مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود لانه
محبوس من الحركات والقصر الحبس انكان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بانكان مجهول الاصل ولم
يعل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك
المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا عتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث كثرت فيه لمكان
الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بانكان الفه منقلبة
عن ها حقيقة كحيان فى رحى او حكما بانكان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كحيان فى منى حيث جاء
ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصليته كانت

الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فيا لياء اى فالفه مقلوبة
بالياء اعتبار اللاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتحقيقا
فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود انكانت همزته اصلية
اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في
الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد
القراءة او للمتنسك من قراءاذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض
العرب قلبها واوا فحوقراوان وانكانت الهمزة للتانيث اى
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين
احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان
لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء فحوحمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء
ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاء هما لان الهمزة في الصورة

Marfat.com

الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
فى رداء الارداء ان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان
بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى
الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع
فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او تحذف
نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة
اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف
عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
تاء التانيث لا تقع فى حشوة وقيل خصى والى مستعملان وهما
لغتان فى خصية واليه وانكانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له
قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا
اتى فى بيانه بالفعل الماضى المجموع ما دل اى اسم دل على
جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك
الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة لمفرده الذى
هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون
تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى
قوله يتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع

واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا
فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس كالافراد
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفرد فخرج اسماء
الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين و
هو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه
لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع

لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة
ثقل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون المذكر وتارة
المونث فالجمع الصحيح المذكر ما الحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب و
الجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل
من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى
الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او
على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم
من الجدار ان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب

Marfat.com

والجر مثل فاضيين فان اصله فاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين
وانكان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا
اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى
بعد الحذف ماقبلها اى حرف كان قبل الالف على
ماكان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى
النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته
جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته انكان ذلك
الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه ومذكر
علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل
كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر مايكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو

Marfat.com

والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتسمى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح انكان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه
مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم
الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر
حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المونث بل
يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى
مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتا
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع
المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور و
امراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون وبالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمع ما يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة
بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعلم كونهما علما اوصفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

Marfat.com

المونث اى الجمع الصحيح المونث ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المونث انكان
مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره
اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
كان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء
التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس
والاعطف على قوله انكان صفة اى ان لم يكن المونث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى
شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر

من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل
مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية
واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال واقراس
او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس
وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كاقراس جمع قرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعله كارعفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اى جمعي السلامة المطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تع
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر
عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون
مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى
المجرد سماع اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى
كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى
كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل
ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم
التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام
عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سيجىء
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجىء حكمه ولا يتقدم معموله
اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع اى شىء

مما فی حیزان لا یتقدم علیه فلا یقال اعجبنی عمر اضرب زید
ولا یضمر ای معموله فیه او یکون الظرف مفعول ما لم یسم
فاعله لانه لو اضمر فیه لاضمر فی المثنی والمجموع قیاسا علی
الواحد فیلزم اجتماع التثنیتین والجمعین نظرا الی المصدر
والفاعل ولما کان تثنیة الفعل وجمعه راجعین فی الحقیقة
الی الفاعل وکذا فی اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا یلزم فیها محذور بخلاف المصدر فان له فی نفسه تثنیة
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فیه یستلزم الاستتار فانه
اذا کان بارزا لم یکن مضمرا فیه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة
الی اعتبار قید الاستتار علی حد یخرج مثل ضربی زیدا
حاصل ولا یلزم ذکر الفاعل ای فاعل المصدر لا مظهرا
ولا مضمرا نحو اعجبنی ضرب زید لان النسبة الی فاعل ما غیر
مأخوذة فی مفهومه فلا یتوقف تصور مفهومه علیه بخلاف
الفعل واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
یجوز اضافته الی الفاعل مع ان اعماله منونا اولی لانه نائب او قائم
مشابهة للفعل لکونه نکرة نحو قوله تعالی ولولا دفع الله
الناس وقد یضاف ای المصدر الی المفعول سواء کان
مفعولا به او ظرفا او مفعولا له علی قلة بالنسبة الی الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب یوم الجمعة وضرب

التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فى قابين شئ وبين
المقدر به قيل لم يات فى القران شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بالجر فى
الغير نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا صار فاعلا من غير اعتبار ابدال من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا وافعا بدلا منه اى
من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل بالاصالة وعمل المصدر للنيابة به وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما
فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر

Marfat.com

فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ
ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال
المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحاق
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهه وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به وللحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن
قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص

Marfat.com

واسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام
به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع الزيادة ويحدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام الفاعل وفى ترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشر
واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته
اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بيراى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر
ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما فى يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف

Marfat.com

المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال
الكسر الغير الواقع فى اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل
اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وانكان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وانكان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى
كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك كانه موجود
الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

Marfat.com

اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او
ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسند الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافيه ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما
شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما
قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان
الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى
اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال
او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده من
قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان
اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

Marfat.com

نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن اوغدا لانه فعل بالحقيقة ثم عدل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما
وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل
اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب ابوه عمرا الآن اوغدا ومررت بزيد الضرب
عمرا الان اوغدا اوامس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وبما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروط

لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى
والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على مفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من
قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها
الضرب واعتذارا اقامة من مقام ما ما من فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق

Marfat.com

من فعل الموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة
وكثرة المفعول المستخرج بفتح الزاء وامره اى شانه وحاله
فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله
باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم
الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد مُعطًى غلامه
درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتونث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يتق رحيم الا من رحم بضم الحاء

Marfat.com

اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون ذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لصيغة
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم
المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما ذكر كالحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر
فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسال
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام

او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من
ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى
الاقسام الحاصلة من قبل قال الرفع فى المعمول على الفاعلية اى
الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول
الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل
معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون
تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى
الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى
المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى
مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها

لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب فى كونه امثله ثلثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
لصفة ذات اللام لحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى
والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى الضمير الموصوف بواسطة اوغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين

Marfat.com

او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او
بحذفهما معا ولا خفاء فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل
الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة
تشبيه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر و
الكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى
الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على
اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما
استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول

شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى
من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت عنها الاقسام الثلثة
المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها
اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن
وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة
يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها صار فاعل لها
فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة

Marfat.com

ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو
وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم
ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر غير فعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب و
مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجيد واذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد

معطى اياه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه
مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وذلك اى
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق لـ
اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل
اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى
اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اى للموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى
اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمونث وانكان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما فى الاصل لخير وشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال

وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم
التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد
فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل
ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى
مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه واما
من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون الى
من ثلاثى مجرد ليس بلون ركيك ظاهرى لانهما
اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد
ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا الالتباس انما
يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
التفضيل وهو ملك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس

فان افصل اشتق من ثلاثی مجرد لیس بلون ولا عیب وهو الفضل
فان قصد غیره ای غیر الثلاثی المجرد بان یراد ان یدل علی ان
لاحد زیادة فیه علی غیره توصّل الیه ای الی غیر الثلاثی المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثلا للثلاثی
المزید فیه وبیاضا مثال للون وعمی مثال للعیب وحیث
قیدنا العیب بالظاهری لا یرد نحو اجهل وابلد ولکن یرد
انه صح علی هذا التقدیر اشتقاق احمق علی معنی التفضیل
فانه لا فرق بین الجهل والبلادة والحمق ولکنهم حکموا بشذوذه
فی نحو احمق من هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما یبدو من
اثر البلادة فی الظاهر کما حکی عن هبنقة من تعلیق خرزات
وعظام وخیوط علی عنقه وهو ذو لحیة طویله فسئل
عن ذلک فقال لا اعرف بها نفسی ولا اضل وتقلد ذات
لیلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال یا اخی انت انا فمن انا ففیه
شائبة من حمق هبنقة فانه یقتضی جواز اشتقاق احمق
من حمق لا یکون بهذا الظهور قیاسا وان یکون اشتقاق
اجهل وابلد لمن یکون اثار جهله وبلادته ظاهرة علی سبیل
الشذوذ ولا یقول بذلک عاقل والشارح الرضی عد احمق
من قبیل ابلد حیث قال وینبغی ان یقال من الالوان والعیوب
الظاهرة فان الباطنة یبنی منها افعل التفضیل نحو فلان

Marfat.com

ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع فى اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جا
للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن
هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملوميه وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو
المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين
المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى اقبل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية

بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز نحو زيد
عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقع في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى
اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم
تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر
المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان
خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان تقصد به زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مفيدة بان تكون على المضاف

Marfat.com

اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه
الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما
سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه
ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الامران اى افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الكل اس وهذا لانه
يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة انما
مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

Marfat.com

افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته مافيه الالف
واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن الدالة عليه لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذى يستعمل بمن مفرد مذكر
لاغير اى لاغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر
فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه
يعمل فى المضمر بلاشرط لان العمل فى المضمر ضعيف لايظهر
اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لانه لاينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده مايوهم ذلك فافعل دال على الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى

Marfat.com

اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلاشرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا
يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ
وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر الا على نفسه اى نفس
ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا
عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ
الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب

Marfat.com

مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون فى اللفظ تابتا للشئ وفى المعنى لسببه ليحصل له ضما
يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب سببيا كما مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا واخرى بذلك فانه واحد بالذات ومختلف
بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل واسم التفضيل وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما ستتضح فائدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل

Marfat.com

معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى
حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى
الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين رجل زائد على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة يابأها مقام المدح فرجع المعنى الى انه
حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين
زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم المدح فبقى اصل الحسن
وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لانه لا يناسب المقام فرجع
معنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه فى عين
زيد فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان
الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا نفى
المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال

Marfat.com

الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في
المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايته رجلا افضل ابوه
من زيد جائز اكما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى
التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا
ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل
فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من
هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه
الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة
حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل

Marfat.com

فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على
الكحل لم يلزم الفصل بين الحسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن فى معناه تعقيد تركيبك وكذا الوقيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى
الكحل فى عين زيد لايخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسائل الكحل وبين شرائطها
وما غير به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان
يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل
بهذا التقريب الى ما التزمه سيبويه واستشهد به فى
اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال
ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ التعبير
من البين والتقى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود
وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف

فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه
اذ يتعدد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان
للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا اري منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قيل لا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا بما
هو مبدء المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وانكتفا
المماثلة الكاملة في ذكره هو في مقابلة قوله وادياه وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما يليه شعر شهرت على وادي السباع

ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايّة
واخوف لاما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى وادیا اقل به ركب
منهم فى وادي السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن
ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى
الابل والتايّة من اياواىّ كالتحية من حيّا اوحىّ وهو الملك
والتّانى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى اما
من رويه البصر اومن رويه القلب فعلى الاول واديا مفعوله
وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله
الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين
يُظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو فى ولا ارى
اما اعتراضيه اوحاليه واقل صفة واديا والجار فى به متعلق
باقل والجر وعائد الى واديا ركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتايه تمييز عن نسبة اقل الى ركب اومنصوب على
المصدريه اى اتيان تأيه واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به
ركب منهم بوادى السّباع واخوف منه وما فى ملوقى
الله مصدريه وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى
والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى
وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب

الى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل
من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من
وادى السباع فى كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبا سار يا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه
بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة
دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة
والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون
المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر

Marfat.com

ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان لحظها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة وما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل هو اعم لكن لا يتحقق
الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم
عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل ودخول

السين وسوف للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما
لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف في دخول
قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت
اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلتَ ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل وانما يكون للفعل وفروعه وخُصّ
فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واجد والماضي ما دل اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان
قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

Marfat.com

بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس
وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض
منعه بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى
فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضربه
فى موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك
فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
السكون نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل
ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم
منها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما
اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حالة

متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى
جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك
المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحدهما
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل
نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمونث
الواحد والمونثين غيبة اى حال كون المونث والمونثين

Marfat.com

غايبات اوذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير
القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله
غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج
بها عن النكارة الصرفه فهو فى قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على
اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما
سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل
يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت اوخفيفة ولا نون جمع
مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث
فى المضارع تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المونث فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه

رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر
بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة مالم يكن حرف الاخير
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى
موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب فى المتكلم الواحد وتضرب فى المتكلم
مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب
لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و
المضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع
وذلك فى خمسة مواضع بالنون فى حالة الرفع وحذفها
اى بحذف النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما انه فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى آخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة

تقول يدعو يرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو
والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى تحذف
الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت
برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم
وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على

Marfat.com

ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ان يكفيا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تع وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن
قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا
ان فقصر كابش في اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه
واذن قيل اصله اذان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها و
بعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع
دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد اليكون

من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشأ
فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام
منى اياك وفى لاتاكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها
المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون و
كلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى
ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه
وليست اى ان الواقعه بعد العلم هذه اى ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لايقوم وان التى تقع بعد الظن
ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى
بعد الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن
نفى المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون فى
قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض
لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن
التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على

ماقبلها اى لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما
بعدها على ماقبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان
تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار كانه سبقها حكما وكان
عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
مابعدها على ماقبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة
خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء قالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

Marfat.com

ومعناها السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان الى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وانكان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون
حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ماقبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى
ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال
مابعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى
الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق
بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية
اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية فكانك
كنت فى زمان الدخول هيات هذه العبارة وتحكيها
فى زمان التكلم على ماكنت هيأته وكان مابعد حتى

فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقديران
لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه لا ارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون
الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع
اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى
وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء
فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين
اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى
ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول
بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضى
الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك سرت

Marfat.com

حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان
التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو
فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على
كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا او
جاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع
فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام
الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام تاكيد للنفى
بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر

بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من
الاسم اى ماكان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر اى ماكان
الله ذا تعذيبهم اوعلى تاويل المصدر باسم الفاعل اى
ماكان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية
ماقبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص
على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا
تقصد السببية لايحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون
قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الاشياء
اومافى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون مابعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى
ليكن منك زيارة فاكرام منى اونهى نحو لاتشتمنى فاضربك
اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لى فاوزر ولاتوآخذنى فاهلك اواستفهام
نحو هل عندكم فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى اونفى
نحو ماتاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج
فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا

Marfat.com

لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى اوتمن نحو ليت لى مالا
فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفقا منى ويدخل فيه
ماوقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص اوعرض نحو
الاتنزل بنا فتصيب خيرا اى الايكون منك نزول فاصابنا
خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
شعر ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا فدون
تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان
بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة
ماقبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء
فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى
واكرمك اى لتجتمع الزيارة واكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس والواو التى ينتصب المضارع

Marfat.com

بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط
ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها الا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى الى
ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا
بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى
وغيره يقدرها الى بتاويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى
الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر
من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى بنتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو
اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها
وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على
حتى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا

Marfat.com

وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر
كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع
مخصوصا به كما سبق من جزياته في ثم ايضا ويرد عليه
انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي
نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة
نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانهما لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل

النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهاران مع
لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليتين
وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة
تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو
قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اومع عمل مع الشذوذ
كقوله ع الا ابهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب و
لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى
النهى احترازعما استعملت فى معنى النفى وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ينجزم المضارع بكلم المجازاة
اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان
وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذا وحيث تجزمان
المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا وما ومن واى ولنى
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على
وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها

Marfat.com

ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة
وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى
وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانشاء
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترتب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد

Marfat.com

تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام
الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة فتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض
النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى
التى يطلب ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع
المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل
الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما فى الصورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له

Marfat.com

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسمى
اى هذان الفعلان اولهما شرط لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها
مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
نحو ان اتاني زيد اتيته وان اتيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت المتعني نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى انكان قميصه قد من
قبل قصدقت اى فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك

وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول
الفاء فيه وانكان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
فيوتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اى ان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر
او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم ولن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير

لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الفاء وجئ اذا التى للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى
اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فى تقدير ان مع مضارع يوخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما
بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها لا

على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب تلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل ويجعل
المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان مع
الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد و
اما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال

كذلك كقوله تع فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين
او بالاستيناف كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى
بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع
من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على
المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص فى شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازعن المجهول مطلقا فانه يطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازعن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازعن مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب وعن
مثل صه ورويد وحكم اخره اى اخر الامر فى الحقيقة عند
البصريين الوقف او البناء على السكون لانتفاء ما يقتضى
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى
مثل حكم المضارع المجزوم فى امكان الصحيح وسقوط نون

Marfat.com

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخشَ واغزوا ارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعدعد وفى تضارب ضارِبْ
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف
ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس
بواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
عن الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده
ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب
التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه
ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح

لا لتبس بالماضى الرباعى مثل اقتل مثال لما يكون بعد الساكن
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير صيغه دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل
على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول القصد باخف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج

لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب وبضم الثاني مع التا
مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت حوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث
والثاني ومعتل العين اى ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه
مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يق
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى
للمفعول من ماضيه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين في المبنى
للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل
وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت واو قول بياء السكو
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو
قيل وبيع وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي

Marfat.com

بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه
الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى
المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تير
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس
ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى
الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المسكورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيق استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو
يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة
الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول
تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل

ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل و فهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند
اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل و تعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف
المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلقا بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف
الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين فانهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه

نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى
هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول
واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا
فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها
كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه
اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها

Marfat.com

واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقي الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وسّى
بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على
احدهما مطلقا بحيث فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له

او يعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف فان معنا كقولك
فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذف فهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اى بخل مسموعه صاد قا ومنها اى من
خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزءين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كالاماتا ما على تقدير الالغاء وجعلها
مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى
الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر
وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه

Marfat.com

نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معموليه ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو
ولاشك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه
المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين
مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الحاصل بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها الشيوع
وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك
مثال لخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعفا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها

بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر
معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اى مفقود الزوج تكون كالشئ المعلق
لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحيزها وجودة فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا الان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
ذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى
المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو
اياك ظننت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال
ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل

ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل الموثر ان يغاير للمتاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسى ولم
يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير
المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وبما جرى مجرى افعال القلوب فقد ثنى
وعد مثنى لانهما نقيضا وجد ثنى فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وذلك اجرى راى البصرية والحلمية على راى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشئ واحد كقوله شعر ولقد ارانى للرماح دريئة
من عن يمينى تارة وامامى وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا
ولبعضها اى ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت
وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهى اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى

Marfat.com

مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى ضربت ذا لحال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى
اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اى اخذته مكانا الوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تع
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ
من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قوله
من سعنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة وجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع لاى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة

عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل
عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال
الناقصة لانها لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها واوجعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت
الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال
الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واضر
وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة وقيل

بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا
وقد جاء جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اى لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه واستفهامية والضمير فى ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعنا
اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى
قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة
كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد
الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر لاعطاء الخبرى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى
الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى
لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان
زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول
الشاعر شعر بتهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله
تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت وواقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تع كن فيكون وتكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الا ترى الى
كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى
كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين
القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء الجميع استعمالها
وصار للانتقال اما من صفة نحو صار زيد عالما واما من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد كذا او من بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل ال ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع
فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة وقال
ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقترانه
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه
صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة

Marfat.com

بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى
الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد عنها وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان
تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان
مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة
واضى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع
وغدا اذا مشى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام
الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض
وعاد وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل

لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها
فاعلا تشبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد
امير الاستمرار امازنته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
امادلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه
الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها
نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر
او تقدير لكقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لاتفتؤ فانه
لولم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم الاستمرار
المقصود منها ومادام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية تفى مع مابعدها فى تاويل المصدر
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان فبله
فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة

لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل ليس زيد ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
زيد ما دام لم يشفع ما دام لم يجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى
لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس
خلق الله تع مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما
عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى
وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضى تقديمها عليها نحو كان مالك او تاخيرها
عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون وجبا كالمثال

المذكور وهي اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها
عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى
الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى
هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه
يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من
الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل
صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
الكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز

مراعاةً للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون و
سيبويه والكسائي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبين الطايفتين فى حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما فى اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من اين يكسان افعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه
حصول الخبر له لا جزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى
قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر
بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج

Marfat.com

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء وهو حصول
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق
فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف

وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع و مجهول وامر
ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو
توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى
محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب
الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى

كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على
هذا تامة فقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد في تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى
وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج

لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
شعر عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثانى
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد
يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول
للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى
للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ع قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد
فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة اداوات النفى
نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى
المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس

الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس
الهوى الا تسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما خطأ وغيره لتخطيتهم واجيب
عن الاول بان قوله تع وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر
وعن الثانى فلتخطيته بعض الفصحاء مخطئى ذى الرمة وذا الرمة فى
تسليمه تخطيته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت
ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تع لم يكد يراها وانما هو لم يرها
وقيل يكون النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال فى
افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تع
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن

Marfat.com

البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على
سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
مالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى
قرب يقرب كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة
فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال
الله تع وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف
على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى
بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فاوراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجنسه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس

المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع
كون الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره
فارسا وواهبا له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا مثل
عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال
هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت اذ ذاك
بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث
لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض فكثير ما يستعمل
فى الدعاء وله اى لفعل التعجب اولما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت
الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه
من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون

او عیب بمثل ما اشد استخراجه واشده باستخراجه ای
یتوصل ببنائهما من فعل لایمتنع بناء هما منه وجعل المتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا یتصرف فیهما ای فی صیغتی التعجب
بتقدیم ای تقدیم جائز فیما عدا صیغتی التعجب کتقدیم
المفعول او الجار والمجرور علی الفعل وتاخیر ای تاخیر جائز
فیما عداهما کتاخیر الفعل منهما وانما قیدنا التقدیم والتاخیر
بما قیدنا لیکون عدم التصرف بهما من خواص صیغتی التعجب
فان المقام یقتضی بیان الاحکام الخاصة بهما فلا یقال
ما زید الحسن ولا بزید احسن لانهما بعد النقل الی التعجب
جریا مجری الامثال فلا یغیران کما لا تغیر الامثال قیل عدم
التصرف بالتقدیم یستلزم عدم التصرف بالتاخیر وبالعکس
لان تقدیم الشئ یستلزم تاخیر غیره وکذا تاخیره یستلزم تقدیم
غیره فلو اکتفی باحدهما لکفی واجیب بان ذکر التاخیر انما هو للتاکید
لا للتاسیس علی ان کل واحد منهما وان لم ینفصل عن الاخر
بالوجود لکنه ینفصل عنه بالقصد فکانه اعتبر القصد
ولا یتصرف فیهما بایقاع فصل بین العامل والمعمول نحو
ما احسن فی الدار زیدا واکرم الیوم بزید لاجرائهما مجری
الامثال کما سبق واجاز المازنی الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان یصدق واجاز الاکثرون

الفصل بكلمة كان مثل ماكان احسن زيد او معناه انه كان له
فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه
ومابعدها اى مابعد ما الخبر من باب شراهر ذا ناب
وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
اى الذى احسن زيد اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال
القراء ما استفهامية ومابعدها خبرها قال الشارح الرضى
وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
مايوم الدين وما الحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى الفعل لان الفاعل
واحد ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن
بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة والباء

للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او
الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة
احسن للتعدية كما خرج ففيه اى فى الفعل ضمير هو فاعله اى احسر.
انت بزيد او زيد اى لجعله حسنا بمعنى صفة به وقال
الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيد احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم
بعض الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى
فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم
فى فعل اذا كان فاءه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند
بنى تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام

للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب
الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا ويكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت
او مميزا بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هى
اى نعم شيأ هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى
فاعل النعم وتكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان
هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال
سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى
نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد تمام
انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص
مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم
تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام

Marfat.com

تعريف العهد مقامه اوخبر مبتدا محذوف وهو هو مثل
نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال فانه
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه
الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النسا
الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق
علامة التانيث بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعنى الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص

Marfat.com

اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اى ايوب بقرينة ان
ذلك فى قصته وقوله تع فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس
فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح
والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا امركب من حب الشئ
او حُب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مونثا
لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوص
تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع
والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند
امراة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال
هو الفاعل لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام
المدح والوكوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن

المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على
معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لأن يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى
غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل
معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل لك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه
اى بمعنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تع
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى
وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها
اسماء خاصة يعبر بها عنها بل الباء واللام ذكرهما باسمهما
لوجودهما ولك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث

وجدت بخلاف مابقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر
بعدها رب وفى عدها من حروف الجر سامح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لاتكون الاحرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا
واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ لامعنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا مايطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
من الابتدائية صحة ابراد الى او مايفيد فائدتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجى اليه والتبيين بالجر عطف على
الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصد
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه نحو
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجيء من
للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام
للوجوب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين.
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في
الكلام الموجب بقوله متاول بكونها للتبعيض او للتبيين.
اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب
منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تع
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى لك اى مثل
الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يتى حتاه كما يتى اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز رجوعهما بعد
للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في

بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها الشئ
حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تع ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على
جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى
مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد
لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانه
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع
سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشترائه مع الفرس فى
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى
لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذاك
والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو

Marfat.com

جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر [illegible] بهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يق ازيد بقائم والنفى
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام
والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب
او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا
وصف الشئ صار اخص و[illegible] بوصف واشتراط [illegible]
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على

ومن [illegible] لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير
كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها
للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل
كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك
الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز مونثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امراتين وربهن نساءا
وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد
لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ع ربما ضربة بسيف
صقيل [illegible] واوها اى واو ربما فى حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا

العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليس [illegible]
فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السوال
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يق وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل
الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السوال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها [illegible] المظهر وخص من [illegible] هو
اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى

من [illegible] في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسوال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل
على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر
لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع
ما ذكر من الامور المختصه لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يق الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف
النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
النفي لوجود القرينة كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرنا [illegible] هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي

تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وانكانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ آخر وذلك
اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله
شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون
اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى
عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف
بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المضمر كما
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء

ارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى او الحاضر فيهما
للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة
ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبداء مسافرتى او عدم
رويتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على
الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى
الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى
اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اى جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى
ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبداء زمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى
ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
ليس باستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها
تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء نى

القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اللفظا
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنايها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبّروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة
فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نونانها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان
ولكن وليت ولعل لخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم
من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل
على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فى بعكسها اى يعكس
باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلابد لها من ملتصق
بشئ آخر حتى تتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت

في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما
الكافة فتلغي اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان
ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع بعض اشعارهم وتدخل
هذه الحروف ح اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع
جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبارها كانت
عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اى من اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع
يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول وما اشتق منه نحو قول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول

لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول
مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارا نك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت وكك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا انى معاذلك زعمت اى لولا زعمت انى
معاذلك ولولا انك ضربتنى صدرمنك وكذلك قالوا لولا نك
بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك
فان جاز فى موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة فى مثل

من اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني انا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه واكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها
مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها
معهما مبتدأ لمحذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم قوله اري على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه
عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة

Marfat.com

او من صوفة كان حاصل المعنى اول مقولا
اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى
للمصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تغير
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى
محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع للمعطوف على اسمها حملا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

Marfat.com

ن زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لافظا
ولكنه لاجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من
عطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ن يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع
املين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
نهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان
عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل
م ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
هبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
شترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى
ل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى
خبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها
تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف
على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

Marfat.com

لاينافى المعنى الاصلى كما انه لاينافيه التاكيد فى
اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما اذا قولك
لم يخرج زيد ولكن عمر اخارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى
الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على
اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو
فى الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا الطعام لك كل وانما خص دخول اللام
بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد كالابتداء
اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان فى

هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر
ولكنني [illegible] لها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز
الغائها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها وعلى ماهو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
واللام على كلا التقديرين لازمها اما فى الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافيه فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال التى هى
من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول

او من صوفة كان حاصل المعنى اول مقولا
اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى
للمصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تغير
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى
محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع
سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل
ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرفع للعطوف على اسمها حملا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع حضور الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا

Marfat.com

او ن زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ولا تقديرا لاجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من
المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان
ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور
مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في
مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
بجوز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقوله
تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان
مقدر والسبب فى تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تع وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت
فى الاصل فهى لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من
العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل
فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية

Marfat.com

خلافعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ
انما لها او هي ان المفتوحة فى غير اى غير ضمير الشان ولكنه قد جاء
بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة
واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر شعر
فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى
نحو ولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى
الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال
فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه

Marfat.com

انكان الفعل المنفى منصوبا فى المصدرية والا

وكان للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسه
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب و
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان
زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر

وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح
لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر
وتحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان
ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا اعملها
لفظا فقيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه
كما كان فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون

Marfat.com

استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاء كما بين هما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو
لم يجئ وسطا اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي وهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجريها بخلاف ان وان المخففتين انه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن
يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخيرة ظهر وليت للتمني اى لانشائه
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا
قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء

Marfat.com

الثانى بتقديرين كان وممسكهما قول الشاعر يا ليت
رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجع
يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون يقولون ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها الخ
اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى
اى لاشتمائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع المرجو
او المخوف كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل السالمة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية
وانشد السيرافى فى ذلك شعر وداع دعانا من يجيب الى
الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت مرة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب
عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص
فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فالشاعر
حكاه على ما كان عليه لو كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار
بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل
بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه

...ل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة
... والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل
وهي ... ولكن ... بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
... بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى
بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل
عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى
الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
تراخ وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان

Marfat.com

المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فى متوسطة بين ا
لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها ا عطو
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى اوضعيف ا
من حيث انه قوى اوضعيف من متبوعه اى متبو
معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف
اوضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعيف
عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون
المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج
نحو جاء نى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن
فقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى
بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاخير

[illegible] كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك
الا [illegible] الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
[illegible] اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين
جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء الان
اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود
من اتحاد المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يق الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما
وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى
للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى
مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد

من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لامن كلمة ا
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها
اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين المسئول
يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احد
اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من
المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يلى الهمزة هذا ما اختاره
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وازيد ارايت ام عمر احسن وافصح وح يكون تركيب
ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ
الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها
احد المستويين والاخر الهمزة على الاضعف ومن ثم
ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان
ماكان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا
لا يخ من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ام

اذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاك
وعمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا
ونعم لان المقصد بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك
اولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطا فى اعتقاد المتكلم
بوجود احدهما فالمشار اليه ثم فى الموضعين امر واحد لكنه
لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل
موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن
ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل فى الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر
مثل قوله الا انها الابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها الابل وهى
جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم شككت فى انها شاء او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام
عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام

الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه
اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على شئ بام
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عمرو المعطوف
باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الحكم
مبنى على الشك جائزة مع او يعنى اذا عطف شئ على آخر
بلا يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او
عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا
للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما
معينا اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة

Marfat.com

[illegible] لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
[illegible] عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف
[illegible] وجاءنى [illegible] دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه ولا اخبار
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة
بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فقيضة
خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفى
من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت
عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى
عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منتف عنه ولكن
لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام
عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى
والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

Marfat.com

حروف التنبيه الاواما وهايصدر بها الجمل
المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه وهذا اسم
نحو الازيد قائم واما زيد قائم وهازيد قائم وتدخل
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التى لاتتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان
وهولاء حروف النداء باعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون
الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسرة الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم
زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد
فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى جواب

Marfat.com

[illegible] كفرا فان معناه ح لست بربنا وقيل يجوز
استعما[illegible] ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من
[illegible] وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس
لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام
بلى التقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى
قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
في جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الخص ويلزمها القسم اى
لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
اى وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول
اى والله واى وربي واى لعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى

Marfat.com

قد اتى اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها فقال الله تلك
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء نعم
اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل
لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها هيا
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت

لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد [illegible] نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
[illegible] نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو ع كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما
رحمة من الله لنت لهم وبما خطيآتهم اغرقوا وعما قليل وزيد
صديقى كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضب
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والجر وبعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد
وقلت زيادة لا قيل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية
بحيث لا تستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم

Marfat.com

وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع فى بئ[illegible]
وما شعر اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حا[illegible] هالك من
حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها [illegible] على
ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا [illegible] تفسير اى
فهى تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله
والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان فان مختصة بما
فى معنى القول اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف
فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا
مقدر اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تع
وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شياء هو ايت
فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى
القول وليس تفسيرا لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح
القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تع اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير

[illegible] هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر
ما وان [illegible] المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى
[illegible] المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان
على [illegible] الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة
ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو
اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا
مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
التوبيخ واللوم فى ترك الفعل ومعناها فى لما
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا
التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا
فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما
فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلابد فيها
من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا
المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
تتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد
يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب
زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد عن الناصب
والجازم وحرف تنفيس للتقليل اى ينضاف الى التحقيق
فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى

Marfat.com

[illegible] في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
[illegible] ت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام
نحو قد والله
الهمزة وهما [illegible] صدر الكلام لا يتقدمهما ما لي حيزها
لذلك [illegible] على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على
الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي
الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في
قوله تع هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم
تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع
استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيد اضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو احوك باستعمال
الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون

هل تضرب زيدا الان المستفهم عنه فى م
محذوف بالحقيقة لان اصله ارضى بهذا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
ازيد عندك ام عمرو يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم
عنه فاستعمال التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى
فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير
بل اعندك عمرو وتقول ثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
باد خال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما لها صدد الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت
على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع والماضى
نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال

[illegible] معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى
[illegible] وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضى على
[illegible] ت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى
وكذا اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك
ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تع
ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها
موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان
منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه
فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء
المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على
لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم

الص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخ
المشهور ولم يرد ان ما ذكره معنى يقصد
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملز
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ
فيربط ذلك الشئ بما بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام

وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف

ومن ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد
[illegible] انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه
[illegible] المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
[illegible] صورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل
موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيق لوانك انطلقت ولا يق
لوانك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له
من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ
ههنا عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبر التعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر
كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا ليوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم

غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الما[illegible]م
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى [illegible] وجه
كما تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط [illegible] حيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان [illegible] ب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب لقسم
لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تاتنى مثال
للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر للقسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى
انك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط
على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتيتك وانما اوردنى هذا

ط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة
ى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير
شراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا
تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
شر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم
الجزاء وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وانكان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضى تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما
وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به اومقدرة كملفوظه
فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعد المضى وكان
الجواب للقسم نحو قوله تع لين اخرجوا لا يخرجون اى والله لان
اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لوكان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا
وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم

فانه لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجـ
الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء واما للتفـ[illegible] لتفصيل
ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاء اخوتك [illegible] زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه [illegible]
فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة طلب فى
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما
الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما
المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس
فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها
المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء فى
جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى
هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة
فى جزاءها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان
حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال

تجري [illegible] الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فيجعل [illegible] ة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل [illegible] برد هو اى ما وقع بينها وبين فانها معمول الشرط
المحذ[illegible] عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال
تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان
تقد[illegible] على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالى حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما
حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
المازنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على
الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم
الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا
اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما
فى حيز ان لا يعمل فى ما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون

Marfat.com

المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائ
لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير
مابعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد به طلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
وجهه غير ظاهر مع انه توهم جواز اما زيد انطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما تكون

Marfat.com

[illegible] اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكثرتها [illegible] الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
[illegible] لك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول
وقد [illegible] بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك الفعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى
[illegible] نقص منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان
الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يق انه اسم بنى
لكون لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه
لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن
النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون
هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته
لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند
اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين

الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسـ
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما
علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمونث
فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا
ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدالا
الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل
الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدا الموخر والغرض
كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى ما به بنون الشىء اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى
سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة

اى [illegible] تضرها الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهى
[illegible] ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة
[illegible] الكلمة فان هذه واخرتلك الكلمات لا توابع حركات
واخر واما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تحلل شئ وههنا الحركة
متبعة [illegible] آخر الكلمة او التنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر
ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا التاكيد
الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة
الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليست
نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهواى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح
لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى
اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى

منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا [illegible] تنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما [illegible] للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه [illegible] وقعا
على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت
الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة فصارت
الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال
ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات
فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته فى جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى اخره
ليقابلها وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن
لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين
التنكير لوجوده فى ما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان تكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاء ولانه حرف يسهل به

[illegible]وت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن [illegible] وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان [illegible] حروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائز ابل
و[illegible] كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى
انما [illegible] والاخر لئلا يختل سلك النظم بتخللة بين كلمات الابيات
[illegible] ولا يخل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية
المطلقة ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته
واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما فى
قول الشاعر شعرا قلّى اللوم عاذلَ والعتابن وقُولى ان اصبتُ
لقد اصابن فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين
واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها
وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
شعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغ[illegible]
او الكسر والحق بها النون فقيل المخترفن والحفقن [illegible] هذا
القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد [illegible]
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط [illegible]
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو [illegible]
الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار
الوضع بعضها ايضا تامل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال بن بين علمين
احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فيطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذلك قولهم هذا فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا

انه يجب الباب اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو [illegible] زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا
[illegible] فى همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا
يلتبس بنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء
[illegible] مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غيره
الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى
الالف الفاصل بين نون جمع المونث ونون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية
تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن
الامر نحو اضربَنْ بالتخفيف واضربّن بالتشديد والنهى
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة
وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على
الطلب دون الماضى والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهى
ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه

للمثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بما ينفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به و[illegible] لان بعد
صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة [illegible] التاكيد
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى [illegible]
فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما [illegible]
قصدوا تاكيد الفعل [illegible] هو فى
قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع
ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حدة
ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة
اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو
الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء

[illegible] الشيخ اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
[illegible] جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع
[illegible] التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما
[illegible] تثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
[illegible] حدة خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
[illegible] ليس بمرضي عند الاكثرين
[illegible] اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية
[illegible] مع المونث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء
[illegible] اطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب
[illegible] يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
[illegible] فصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا
[illegible] رضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
[illegible] دا الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
المثنى وجمع المونث ماذكر ومع غيرهما على ضربين
مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
خشوا والواحد المونث نحو اغزى وارمى واخشى ولما
ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
نون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن
رمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزو الكفار

Marfat.com

وارمو الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرة بحذف [illegible]
فى اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو [illegible] ماقبلها
نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو [illegible]
وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
لخشين كاخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز هو فى
الواحد المذكر نحو اغزوا [illegible]
كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون
وارمين واخشين بود اللامات فتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
فى هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذى
تحركت لامه بالفتح مع المتصل وهل ترون فى هل تزون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو
كضمها فى لم تروا القوم هذا مثال مافيه بارز يضم
لاجل النون وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال مافيه بارز يكسر
لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة
كما ترد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزوا بحذف

الواو [illegible] م ماقبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف
الياء المكس[illegible] قبلها كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت
[illegible] تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لما [illegible] ع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير
الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف
[illegible] او في بعض النسخ
ساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر لا تُهِين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها
وابقيت فتحة ماقبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يق لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما
وانما لم يعكس حطا لمرتبة مايدخل الفعل عن مرتبة
مايدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ماقبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد
ماحذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
او اغزى وقلت اغزن واغزن يحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين
فانه لا يرد ماحذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست

بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على
والمخففة المفتوح ماقبلها تقلب الفا كقولك
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما
الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصر
واختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا
بنا من تبعنا
كانت او ثقيلة فى مواقف الندامة منقلبة بالف آداب
عبوديتك على نهج الاستقامه وصل على من كلمة
شفاعته فى محوار قام الضلالات كافية وعن مضرة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى
من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامى وفقه الله سبحانه فى وظائف
عبوديته للاعراض عن مطالبه الاعواض
والاغراض ضحوة السبت الحادى
عشر من رمضان المنتظم فى
سلك شهور سنة سبع
وتسعين وثمان مائة
من هجرة النبوية

Marfat.com